مجموعة الدار البيضاء ١٩٦١ - ١٩٦٣
نموذجاً للبعد الثوري في العلاقات المصرية المغربية (*)

مركز البحوث
والدراسات التاريخية

د. أسامة عبد التواب محمد عبد العظيم

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

الملخص

تتناول هذه الدراسة الانعكاس الأفريقي للعلاقات المصرية المغربية في الفترة التاريخية من عام ١٩٦١ وحتى عام ١٩٦٣، حيث شهدت هذه الفترة العديد من التحديات التي واجهت الشعوب الأفريقية والتي تمثلت في المخططات التي اتبعتها قوى الاستعمار القديم والجديد من أجل السيطرة على القارة الأفريقية وجعل دولها مناطق نفوذ لها سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، كل ذلك استلزم تحركًا من الأنظمة الراديكالية الأفريقية من أجل مواجهة تلك المخططات الاستعمارية، وقد تطلب ذلك تنسيقًا بين هذه الدول من أجل هذا التحرك.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة لرؤية هذا التنسيق بين دولتين من هذه الدول الأفريقية الثورية، وهذا ما تمثل في التعاون بين مصر والمغرب، والتعاون بينهما وبين سائر هذه الدول، وتمخض ذلك في النهاية في انعقاد مؤتمر أقطاب أفريقيا في الدار البيضاء في يناير ١٩٦١، والذي أفرز تفاعلًا ثوريًا كبيرًا انعكس على قراراته بشأن هذه القضايا والأزمات الاستعمارية، وظهر ذلك في إنشاء اللجان السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية التي مثلت أوجه التعاون بين هذه الدول جميعًا من أجل مواجهة كافة الضغوط السياسية

(*) مجلة "وقائع تاريخية" عدد (٣٤) يناير ٢٠٢١، الجزء الثانى.

والاقتصادية من قبل الاستعمار على تلك الدول التي فضلت الكفاح الثوري على أن تكون عميلة للاستعمار، وتم تدشين مجموعة الدار البيضاء التي ظلت تحقق أوجه التعاون فيما بينها حتى تأسست منظمة الوحدة الأفريقية في مايو ١٩٦٣.

الكلمات الدالة: الوحدة الأفريقية، مصر والمغرب، مجموعة الدار البيضاء، التعاون العربي الأفريقي، عبد الناصر وأفريقيا، الملك محمد الخامس وأفريقيا.

Abstract

This study deals with the African reflection of the Egyptian-Moroccan relations in the historical period from 1961 to 1963, As this period witnessed many challenges that faced the African peoples, which were represented in the plans that the old and new colonial powers followed in order to control the African continent and make its countries areas of influence for them, whether directly or indirectly, All this required a move by the African radical regimes in order to confront those colonial designs, and that required coordination between these countries for this move.

Hence, this study comes to see this coordination between two of these revolutionary African countries, and this is what was represented in the cooperation between Egypt and Morocco, and cooperation between them and the rest of these countries, and this resulted in the end in the convening of the Conference of the Poles of Africa in Casablanca in January 1961, Which resulted in a great revolutionary interaction that was reflected in his decisions on these colonial issues and crises, and this appeared in the establishment of political, economic, cultural and military committees that represented aspects of cooperation between all these countries in order to confront all political and economic pressures from colonialism over those countries that preferred revolutionary struggle to Be an agent of colonialism, The Casablanca Group was launched, which continued to achieve cooperation between them until the Organization of African Unity was established in May 1963.

Key Words: African unity, Egypt and Morocco, Casablanca Group, Arab-African Cooperation, Nasser and Africa, King Mohammed V and Africa.

المقدمة

شهدت العلاقات بين الجانبين المصري والمغربي العديد من التطورات منذ أقدم العصور، وقد شهد العصر الحديث العديد من أوجه العلاقات والتعاون بين الطرفين، وقد ارتبط التعاون في هذه الفترات بالحقبة الاستعمارية في كلا البلدين، إذ ارتبط التاريخ الاستعماري للبلدين بتطور العلاقات بين دولتي الاستعمار المسيطرتين عليهما. وقد ظهر ذلك جليًا في الاتفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا الذي وقع في عام ١٩٠٤ الذي بمقتضاه أطلقت فرنسا يد بريطانيا في مصر مقابل أن تطلق بريطانيا يد فرنسا في المغرب، وبهذا ارتبطت السياسات الاستعمارية والحركة الوطنية في كلا البلدين ارتباطًا وثيقًا، وأصبحت وحدة المصير هي القاسم المشترك بين الجانبين المصري والمغربي في مرحلة التحرر الوطني.

وتقدم الدراسة رؤية لأحد قواسم وحدة المصير بين الجانبين في حقبة التحرر من الاستعمار، فبعد أن قامت ثورة يوليو في مصر في عام ١٩٥٢ وحددت سياستها بالعمل على تحقيق الاستقلال والحرية لشعوب الأقاليم العربية والأفريقية، فقد عملت على مساندة حركات التحرر الوطني في هذه الأقاليم، وكانت من بينها بالطبع المغرب؛ التي قدمت لها مصر كافة أشكال المساندة والدعم حتى حصلت المملكة المغربية على استقلالها في عام ١٩٥٦.

لم يكن استقلال المغرب هو نقطة النهاية بين الجانبين بل مثل نقطة الانطلاق لعلاقات قوية بدأت فور إعلان الاستقلال المغربي، وبدأ البلدان تحت قيادة الزعيمين جمال عبد الناصر ومحمد الخامس تعاونًا وثيقًا أفضى للسير في خط سياسي وأيديولوجي واحد، وتمثل ذلك في مواجهة التحديات التي واجهت العالم العربي والقارة الأفريقية، واتحدت إرادة الدولتين مع العديد من الدول الثورية في أفريقيا مثل غانا وغينيا ومالي وغيرها، ونجحت هذه الدول في توحيد العمل بينها لمواجهة الاستعمار بشقيه القديم والجديد في أفريقيا والعالم العربي، وتمخض ذلك في النهاية عن انعقاد مؤتمر أقطاب أفريقيا في الدار

البيضاء في يناير ١٩٦١، والذي أفرز تفاعلًا ثوريًا كبيرًا انعكس ذلك على قراراته بشأن هذه القضايا والأزمات الاستعمارية، ظهر ذلك في إنشاء اللجان السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية التي مثلت أوجه التعاون بين هذه الدول جميعًا من أجل مواجهة كافة الضغوط السياسية والاقتصادية من قبل الاستعمار على هذه الدول التي فضلت الكفاح الثوري على أن تصبح عميلة للاستعمار، وتم تدشين مجموعة الدار البيضاء التي ظلت تحقق أوجه التعاون فيما بينها حتى تأسست منظمة الوحدة الأفريقية في مايو ١٩٦٣. ومن هنا تكمن **أهمية الدراسة** في الإجابة على الأسئلة التالية؛ كيف انطلقت العلاقات بين مصر والمغرب بعد عام ١٩٥٦؟ وما العقبات التي وضعتها القوى الاستعمارية لمنع التعاون بين البلدين؟ ولماذا وحد النظامان الحاكمان الخط السياسي اللذان سارا عليه؟ وما المتغيرات الدولية التي فرضت على الدولتين تأسيس منظمة الدار البيضاء في يناير ١٩٦١؟ وكيف سارت العلاقات بينهما داخل المنظمة حتى تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣؟ كل هذه التساؤلات وأكثر ستحاول الدراسة أن تجد لها إجابات.

أما عن **الفترة الزمنية للدراسة** فقد بدأت بعام ١٩٦١ وهو العام الذي شهد تأسيس مصر والمغرب مع الدول الأفريقية الرافضة للتدخل من قبل قوى الاستعمار القديم والجديد في القارة الأفريقية منظمة الدار البيضاء، حيث انعقد مؤتمر أقطاب أفريقيا في الدار البيضاء في يناير من نفس العام، وكانت الدراسة قد انتهت بعام ١٩٦٣ وهو العام الذي تأسست فيه منظمة الوحدة الأفريقية والتي وضعت حدًا للانقسام بين دول القارة بين مجموعتي الدار البيضاء ومنروفيا، حيث انعقد المؤتمر التأسيسي للمنظمة في مايو ١٩٦٣ في أديس أبابا مما مثل النهاية الرسمية لمنظمة الدار البيضاء.

وتكمن أهمية الدراسة في غياب الدراسات بشكلٍ رئيس في المكتبات العربية والأفريقية، وإن تطرقت بعض الدراسات لجوانب من هذا الإطار، وخاصة في محور العلاقات بين مصر والمغرب، ومن هذه الدراسات دراسة الدكتور حسن

محمد حسن البدوي: **العلاقات المصرية المغربية من ١٩٥٦ حتى ١٩٨١**، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١١، ورغم تطرقها للعلاقات بين البلدين طوال هذه الفترة، إلا أنها لم تتناول الانعكاس الأفريقي لهذه العلاقات، ولم تتناول المتغيرات الدولية التي أدت إلى مؤتمر الدار البيضاء يناير ١٩٦١، أو لكافة الكواليس والتفاعلات داخل المنظمة ووقوفها ضد تجمع منروفيا وكافة ردود الأفعال وردود الأفعال المضادة بين الكتلتين. وتناولت هذه الفترة في فقرات مقتضبة زيارات الزعماء والقادة بين البلدين؛ مثل زيارة الرئيس عبد الناصر للمغرب في يناير ١٩٦١ واستقبال الحكومة والشعب المغربي له، وأيضًا كلمة الملك محمد الخامس في افتتاح المؤتمر، وأيضًا زيارة الملك الحسن الثاني للقاهرة في يونيو ١٩٦٢ لحضور اجتماعات اللجنة السياسية لمنظمة الدار البيضاء. والدراسة في مجملها مهمة جدًا أفادت الباحث في رصد التقارب المصري المغربي منذ عام ١٩٥٦ وحتى زيارة الملك محمد الخامس للقاهرة في يناير ١٩٦٠، كما رصدت أواصر التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية بين البلدين في هذه الفترة التاريخية الدقيقة.

أما الدراسة التي نحن بصددها فقد اعتمدت في معظمها على المصادر الوثائقية؛ وبرغم استحالة الحصول على وثائق الخارجية المصرية فيما يخص منظمة الدار البيضاء – حيث لم يتم الإفراج عنها بعد – إلا أن الباحث قد استعاض عنها بالعديد من **الوثائق الأجنبية**؛ وخاصة وثائق دار المحفوظات البريطانية والتي اشتملت على المعلومات والتحليلات التي رصدتها المؤسسات البريطانية لرؤية تأثير سياسات منظمة الدار البيضاء على الدول الغربية، وأيضًا وثائق وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA والتي عكفت على دراسة الاستراتيجيات التي قامت بها دول الدار البيضاء لمواجهة السياسات الغربية في أفريقيا في هذه الفترة. كما اعتمدت الدراسة أيضًا على الكتب الوثائقية، والتي عاصر مؤلفوها من السياسيين والأكاديميين هذه الأحداث بل

وشاركوا فيها مثل كتاب الأستاذ **محمد فايق: عبد الناصر والثورة الأفريقية**، الطبعة الرابعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، ٢٠٠٢، حيث كان الأستاذ محمد فايق قد شغل منصب مستشار رئيس الجمهورية للشئون الأفريقية، وكان ضمن الوفود الرسمية التي حضرت كافة الفاعليات والمحافل الخاصة بمنظمة الدار البيضاء. ومن هذه المؤلفات أيضًا كتاب الدكتور **بطرس بطرس غالي: العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية**، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤، حيث أن هذا الكتاب قد اعتمد على نصوص المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الخاصة بالوحدة الأفريقية وخاصة المتعلقة بميثاق منظمة الدار البيضاء، كما أن المؤلف عاصر هذه الأحداث، وكان أستاذًا للعلوم السياسية وقتها، وعلى دراية كاملة بكافة تطورات المنظمة منذ نشأتها في يناير ١٩٦١ وحتى إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية في مايو ١٩٦٣. كما اشتملت الدراسة أيضًا على العديد من المراجع والمقالات التاريخية العربية والأجنبية المتخصصة في هذا الشأن.

وقد تم تقسيم الدراسة لأربعة مباحث؛ الأول يتناول التعاون المصري المغربي قبيل انطلاق مؤتمر الدار البيضاء، والثاني يتحدث عن المتغيرات الدولية التي فرضت عقد مؤتمر الدار البيضاء ١٩٦١، وسيتناول المبحث الثالث مؤتمر أقطاب أفريقيا في الدار البيضاء يناير ١٩٦١ وانعكاساته الثورية، وأما المبحث الرابع فسيرصد تطور العلاقات بين مصر والمغرب في إطار المنظمة حتى عام ١٩٦٣، وسنرى كافة هذه التطورات من خلال الدراسة في السطور القادمة.

أولًا – التعاون المصري المغربي قبيل انطلاق مؤتمر الدار البيضاء.

قبل أن نتحدث عن أهم محاولة للتعاون بين هذه الدول في مؤتمر الدار البيضاء يناير ١٩٦١ لابد لنا أن نتناول لمحة عن تطور العلاقات بين مصر والمغرب قبيل انطلاق المؤتمر، وذلك لرؤية رحلة الصعود السياسي للتعاون بين النظامين المصري والمغربي حتى وصل إلى قمته في مؤتمر الدار البيضاء

في يناير ١٩٦١. وهنا تتناول الورقة في هذا السياق ترابط الأحداث بين كلا البلدين مصر والمغرب في خلال الفترة الاستعمارية وحتى التحرر من ربقة الاستعمار، وما شاب هذا الترابط من آفاق التعاون بين الشعبين سواء على مستوى المقاومة أو حتى في مرحلة التحرر.

شاءت الأقدار أن يرتبط تاريخ مصر في العصر الحديث بتاريخ بلاد المغرب الأقصى (مراكش) وذلك إبان التقسيم الاستعماري للقارة الأفريقية؛ حيث صارت كل من مصر والمغرب موضوعًا لصفقة استعمارية تمت تسويتها من خلال أعتى قوتين استعماريتين في أفريقيا هما بريطانيا وفرنسا، وذلك بعد صراعات وخلافات بل ومنازعات امتدت طوال القرن التاسع عشر ووصلت ذروتها في حادثة فاشودة عام ١٨٩٨ إلى أن تمت التسوية الودية بين الدولتين وكانت على حساب مصر لصالح بريطانيا وعلى حساب المغرب لصالح فرنسا؛ حيث جاءت هذه التسوية فيما أطلق عليه الاتفاق الودي عام ١٩٠٤ وبموجبه أعلنت الحكومة الفرنسية عدم عرقلتها الاحتلال البريطاني في مصر في مقابل إعلان الحكومة البريطانية عدم عرقلتها للاحتلال الفرنسي في المغرب، وبذلك كان هذا الاتفاق الودي بداية صفحة جديدة من التآلف والصداقة بين الدولتين على حساب الشعبين المصري والمغربي(١).

وبعد هذه الصفقة الاستعمارية بدأت الدولتان بريطانيا وفرنسا في إطلاق أيديهما في مصر والمغرب وصارت مصر فريسة هذا التكالب الاستعماري بنفس القدر الذي دخلت فيه المغرب في التقسيمة الاستعمارية لأفريقيا ولقد كان هذا التشابه الفريد من نوعه في تاريخ العلاقات بين الدول الاستعمارية كفيلًا بأن يجعل كل من مصر والمغرب تتطلعان إلى نسمات الحرية والخروج من دوائر النفوذ الاستعمارية، ومن هنا جاء ارتباط مصر إبان سنوات التحرر بالمغرب العربي(٢).

ونتيجة للترابط الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا فقد انعكس ذلك على حركات المقاومة في كلٍ من مصر والمغرب؛ فقد أظهر المصريون تعاطفهم مع

حركة المقاومة المغربية ضد أسبانيا وفرنسا بزعامة الأمير عبد الكريم الخطابي، وقد ظهرت صورته في العديد من الصحف المصرية التي أيدت الحركة الوطنية المغربية ضد الاستعمارين الفرنسي والأسباني في وقت كانت الثورة المصرية ضد الحماية البريطانية تلقى كل عنف واضطهاد بل ونفي لزعمائها، وكان التزامن في الكفاح له صداه في كلا القطرين ولم تنس مصر أبدًا الأشقاء المغاربة في حربهم من أجل الاستقلال رغم ما كانت تلقاه الحركة الوطنية المصرية من الكبت والقهر(٣). وعند استسلام الأمير الخطابي نفته السلطات الفرنسية إلى جزيرة ريونيون في المحيط الهندي في عام ١٩٢٦ وظل فيها حتى عام ١٩٤٧؛ حيث سمح الفرنسيون للأمير وأسرته بالإقامة في فرنسا، وعند رسو السفينة التي كانت تقل الزعيم الكبير في المياه المصرية في ميناء بورسعيد طلب الأمير عبد الكريم الخطابي حق اللجوء السياسي إلى مصر، وبالطبع رحبت مصر حكومة وشعبًا بهذا البطل الوطني الكبير وخصصت له ولأسرته مرتبًا للمعيشة وظل الأمير في مصر حتى وفاته في ٦ فبراير ١٩٦٣ وهو في سن الواحد والثمانين(٤).

والحقيقة أنه منذ هذا الوقت لم يتخل المصريون عن الشعب المغربي في كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي؛ وكان ذلك عن طريق العديد من الوسائل مثل مكتب المغرب العربي الذي تم تأسيسه في القاهرة بالتنسيق مع مجموعة من الوفود التونسية والجزائرية والمغربية، وذلك في فبراير ١٩٤٧، وكانت مهمة هذا المكتب إذاعة الأخبار السياسية عن بلدان شمال أفريقيا ونشر قضيتها من القاهرة لسائر بلاد الشرق الأوسط. وقد استمر دعم مصر للقضية المغربية سواء على المستوى المحلي أو الدولي؛ ففي ١٤ أكتوبر ١٩٥١ طلب وزير الخارجية المصري من الأمين العام للأمم المتحدة تقديم شكوى بخصوص نقض فرنسا لشرعية الأمم المتحدة وإعلان حقوق الإنسان في المغرب(٥).

وظلت مصر تدعم الحركة الوطنية المغربية وربطت بينها وبين دعم الثورة الجزائرية؛ حيث أنه في ١١ يناير ١٩٥٥ عقد الثوار المغاربة والجزائريون

اجتماعًا بمنزل السيد فتحي الديب الذي كلفه الرئيس عبد الناصر بملف دعم الحركات الوطنية في شمال أفريقيا، وكان هذا الاجتماع من أجل التنسيق في العمل العسكري وتبادل العون والمعلومات ووضع الأسس الكفيلة لتحقيق التعاون الشامل بين حركتي التحرر، وقد مثل هذا التنسيق ضغطًا شاملًا على فرنسا جعلها تعمل على فتح سبل الحوار مع القيادات المغربية من أجل التركيز في الجبهة الجزائرية(٦). كما ساندت مصر المغاربة في قضيتهم حتى أنها لم تترك محفلًا دوليًا أو اقليميًا إلا وأثارت هذه القضية، وقد ظهر ذلك جليًا في مؤتمر باندونج في أندونيسيا من ١٨ إلى ٢٤ أبريل ١٩٥٥؛ حيث بذلت مصر كافة الجهود لحمل المؤتمر على استنكار محاربة الثقافات القومية للشعوب التي تمارس بعض الدول الاستعمارية ضدها هذه السياسة وخاصة في المغرب وتونس والجزائر، واتخذ المؤتمر قرارًا بالإجماع يؤيد حقوق شعوب المغرب العربي في تقرير المصير والاستقلال(٧).

كما ساندت مصر المغرب عندما قامت السلطات الفرنسية بنفي الملك محمد الخامس خارج المغرب في ٢٠ أغسطس ١٩٥٣، وقد نددت مصر بهذا العمل الاستعماري في كافة المحافل الدولية، وكانت إذاعة صوت العرب قد بثت العديد من الأحاديث المنددة بهذه السياسة الفرنسية حتى عاد الملك مرة أخرى لبلاده وتحقق استقلال المغرب في ٢ مارس ١٩٥٦، وكانت مصر من أول الدول التي باركت هذا الاستقلال الذي جاء مواكبًا مع انسحاب القوات البريطانية من الأراضي المصرية، وبالطبع ازدادت آفاق التعاون بين البلدين بعد استقلال المغرب، ففي شهر يونيو ١٩٥٦ قدم إلى مصر وفدًا مغربيًا للمشاركة في احتفالات مصر بالجلاء، وكان على رأس هذا الوفد ولي عهد المملكة المغربية وقائد جيشها الأمير الحسن، وقدم تهنئة الملك محمد الخامس للقيادة المصرية بجلاء القوات البريطانية عن مصر(٨).

حاولت فرنسا وعملاؤها في المغرب عرقلة انطلاق العلاقات مع الجانب المصري، حيث أن فرنسا عملت على الوقيعة بين المسؤولين في المغرب مع

القيادة المصرية وذلك للدعم القوي الذي قدمه المصريون لثوار الجزائر، وبدأت فرنسا تختلق الشائعات بأن مصر هي السبب الرئيس للتوترات والأزمات في شمال أفريقيا وأنه لو تراجعت عن سياساتها في الإقليم سيعود الهدوء فيه. ورغم كل هذه الشائعات الفرنسية فقد اعتمد الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٥ مارس ١٩٥٧ أوراق سفير المملكة المغربية في القاهرة، وفي نفس التوقيت تقريبًا استقبلت الحكومة المغربية رسميًا السيد محمد أنور السادات السكرتير العام للمؤتمر الإسلامي، وقد أكد أعضاء الحكومة المغربية ضرورة انضمام المغرب عاجلًا أم آجلًا لجامعة الدول العربية، وأكد السادات على استعداد مصر لتقديم كافة أوجه الدعم للمملكة المغربية، وفي أثناء لقاء السادات بالملك محمد الخامس وجه له دعوة الرئيس جمال عبد الناصر لزيارة مصر وقبل الملك الدعوة بسرور واغتباط، وعندما أعلن في الدوائر الرسمية والشعبية عن زيارة مرتقبة للملك المغربي إلى مصر سخَرت فرنسا عملائها داخل المعارضة المغربية للوقيعة بين الجانبين ومحاولة إفهام الملك محمد الخامس بأن الحكومة المصرية تعمل بطرق ملتوية للسيطرة على المملكة المغربية[٩].

وقد وضح أن هناك أطراف داخل الدوائر الحكومية في المغرب عملت على عرقلة العلاقات الناشئة بين مصر والمغرب، ولكن كان هناك إرادة واضحة من جانب كلتا القيادتين للمرور على كل هذه العراقيل؛ حيث عمل الملك محمد الخامس على تجاهل أشكال الدس والوقيعة داخل الحزب الحاكم في المغرب، وكان على علم بالأطماع السلطوية من جانب العديد من قادة الحزب، كما أدركت القيادة المصرية ممثلة في الرئيس جمال عبد الناصر وحكومته حجم الضغوط التي كان يتعرض لها الملك المغربي من حزبه الحاكم ورجال الحكومة، ولذلك قرروا منح المغرب العديد من المساعدات الاقتصادية والثقافية، ولاح في الأفق أن الدولتين قررتا السير معًا في خط سياسي واحد، وذلك عندما رفض البلدان مشروع أيزنهاور لتفتيت الوطن العربي في يوليو ١٩٥٧. وعندما رأت القوى الغربية آفاق هذا التنسيق السياسي عملت على إعادة محاولات الدس

والوقيعة مرة أخرى وخاصة في الملف المتعلق بالثورة الجزائرية[١٠]، وحاولت هذه القوى إفهام الجانب المصري أن الجانب المغربي يعمل لصالح الفرنسيين في خديعة قادة جبهة التحرير الجزائرية، ولكن القيادة المصرية أدركت هذه التحركات الغربية الخبيثة من أجل تشتيت وإضعاف جبهة الدول المساندة للثورة الجزائرية[١١].

وقد قامت مصر بالتنسيق مع المملكة المغربية في الشئون الأفريقية ودعم الدول الأفريقية حديثة الاستقلال، وقد ظهر ذلك في العديد من المواقف التي وضح فيها وحدة المواقف بين الجانبين في مواجهة الاستعمار والعنصرية في أفريقيا[١٢]، وكانت الدولتان قد اشتركتا معًا في مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة في أكرا أبريل ١٩٥٨ الذي نجح في توكيد الشخصية والهوية الأفريقية، وخرجت في هذا المؤتمر العديد من القرارات المهمة من أجل مساندة الشعوب الأفريقية من أجل حريتها واستقلالها، وفي هذا المؤتمر نجحت الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المغربية وغانا في الضغط من أجل قبول وفد جبهة التحرير الجزائرية كممثل عن الشعب الجزائري واستصدار مجموعة من القرارات المساندة للشعب الجزائري على المستويين المادي والدولي، كما نجح المؤتمر في استصدار مجموعة من القرارات المنددة بالفصل العنصري في جنوبي أفريقيا، وبذلك وضح التنسيق السياسي بين الجانبين المصري والمغربي على الصعيدين العربي والأفريقي[١٣].

وقد تم تتويج تلك المجهودات السياسية بين الجانبين بزيارة الملك محمد الخامس للقاهرة من ٧ إلى ١٨ يناير ١٩٦٠ بناء على دعوة الرئيس جمال عبد الناصر[١٤]، وقد حدد الملك أهدافه من زيارة الأقطار العربية في خطاب وجهه للشعب المغربي في ٦ يناير ١٩٦٠ للوقوف على مشاهدها ومعاهدها والاتصال بشعوبها ومشاهدة المراحل التي قطعتها تلك الأقطار في سبيل الرقي الاجتماعي والثقافي والتقدم الاقتصادي والعمراني، وزيارة الكليات والمعاهد العلمية والفنية والمؤسسات الصناعية والفلاحية والمنشآت الحربية، ومن تلك

المشاهدات يمكن للمغرب أن تضع خطط التعاون مع كافة الأقطار العربية في تلك المجالات. وكان الملك قد تم استقباله من قبل حكومة الجمهورية العربية المتحدة استقبالًا حافلًا، كما تم استقباله في الأوساط الشعبية في شوارع القاهرة وسط هتافات الجماهير، وذلك عندما كان الزعيمان قد أدا صلاة الجمعة في الأزهر الشريف في ٨ يناير. وفي هذه الزيارة أهدى الرئيس عبد الناصر الملك المغربي قلادة النيل كما أهدى الملك الرئيس المصري الوسام المحمدي الأرفع في المغرب(١٥).

وفي هذه الزيارة سافر الزعيمان إلى أسوان؛ حيث شارك الملك محمد الخامس الرئيس عبد الناصر والمصريين احتفالهم بالشروع في بناء السد العالي في ٩ يناير ١٩٦٠، حيث ألقى الزعيمان الكلمات المعبرة عن الفرحة والسرور بالبدء في هذا المشروع العظيم(١٦)، وفي اليوم التالي اتجه الزعيمان لافتتاح محطة كهرباء خزان أسوان، وقد كان الملك سعيدًا جدًا لمشاركته المصريين فرحتهم بتلك المشروعات العملاقة(١٧). وفي أثناء زيارة الملك محمد الخامس لمصر منحته جامعة القاهرة في ١٣ يناير الدكتوراه الفخرية، وقد عبر الملك عن سروره بهذا التكريم(١٨). وفي هذه الزيارة تباحث الزعيمان بشأن العديد من القضايا الدولية وأهمها قضية فلسطين وحق عرب فلسطين في استرجاع أراضيهم المغتصبة، كما ناشد الجانبان شعوب آسيا وأفريقيا العمل على توثيق الروابط بينها والتمسك بتضامنها وكفاحها من أجل المحافظة على حريتها ومد أيديها إلى كل من ينشد صداقة هذه الشعوب ومعاونتها في انتشار مبادئ الأمم المتحدة وقرارات باندونج والعمل على تأييد قضايا تحرير الشعوب وحريتها(١٩).

وهنا وضح من هذه الزيارة ما وصلت إليه كلتا القيادتين في مصر والمغرب في اتفاقهما في كافة القضايا الدولية، فكانت مشاركة ملك المغرب في افتتاح العمل في مشروع السد العالي تعني إيمانه بالمشروع ومراحل النضال الثوري من جانب الشعب المصري من أجل تحقيقه، كما كانت خطابات الملك توحي بتأييده التام لكافة التحركات المصرية على مختلف المستويات والقضايا الدولية،

وهنا وضح أن كلتا القيادتين في مصر والمغرب قد بدأتا طريقهما الثوري تجاه القضايا التي شغلت الرأي العام الأفريقي والعربي، وهذا ما سيظهر في مؤتمر أقطاب أفريقيا في الدار البيضاء في يناير ١٩٦١، وهذا ما سنراه من خلال السطور القادمة، ومن هنا فقد كان علينا الحديث عن التحديات التي وجدت من قبل قوى الاستعمار على الساحتين العربية والأفريقية.

ثانيًا: المتغيرات الدولية التي فرضت عقد مؤتمر الدار البيضاء ١٩٦١

كان علينا قبل الحديث عن مؤتمر أقطاب أفريقيا في الدار البيضاء في يناير ١٩٦١ وانعقاده ونتائجه أن نوضح المتغيرات الدولية والإقليمية التي فرضت عقد هذا المؤتمر. وهنا لابد أن نرى المناخ الدولي السائد في هذه الفترة، حيث كانت هذه المتغيرات قد أثرت على العلاقات الدولية في هذه الآونة. فقد ارتبطت في هذا الوقت باحتدام الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية وتأثيرها على الساحتين العربية والأفريقية، فمنذ أواخر الخمسينيات بدأت قوى الاستعمار بشكليه القديم والجديد بزيادة الضغوط على الدول التقدمية في العالم الثالث مثل الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المغربية وغيرها مثل الهند وأندونيسيا وغانا وغينيا، وأصبح لزامًا على هذه القوى الناشئة أن تتحد من أجل مقاومة هذه الضغوط الاستعمارية.

كان أول هذه التحديات التي فرضت على مصر والمغرب التعاون الاستراتيجي فيما بينهما وبين باقي القوى التي رفضت الانصياع للضغوط الاستعمارية هو الصراع العربي الإسرائيلي الذي وصل إلى ذروته في هذه الفترة التاريخية المهمة؛ فقد وجدت إسرائيل أن النظم العربية قد فرضت حصارًا سياسيًا عليها، ولذلك حاولت إنشاء علاقات دبلوماسية مع الدول الآسيوية حديثة الاستقلال مثل الهند وبورما والصين، وكانت تلك الدول الآسيوية قد صدمت إسرائيل عندما ساندت الدول العربية في عدائها مع إسرائيل؛ ووضح

ذلك التجاهل الآسيوي لإسرائيل عندما عقد مؤتمر باندونج Bandung في أبريل ١٩٥٥ حيث تم استبعاد إسرائيل بناء على توصية من الرئيس جمال عبد الناصر، الذي أوضح بأنه كيف يتم استدعاء دولة استعمارية تمارس أعمالًا وحشية ضد العرب في فلسطين في مؤتمر يناهض الاستعمار في كل العالم.

ولم يتم الاكتفاء بذلك، بل بدأت الدول المشتركة في المؤتمر تهاجم إسرائيل في الأمم المتحدة[٢٠]، نتيجة ذلك رأت إسرائيل أنه من الصعب في هذه الأوقات إقامة علاقات مع الدول الآسيوية، وبدأت تنظر إلى أفريقيا التي كان جزءًا كبيرًا منها يخضع للاستعمار الأوروبي، فوجدت ضالتها في الدول الأفريقية التي اقتربت من الحصول على الاستقلال، ووضح التفاهم بشكل كبير بين قوى الاستعمار في أفريقيا وإسرائيل؛ وذلك في تمهيد المستعمر لبناء علاقات للكيان الإسرائيلي مع الدول الأفريقية الناشئة، وايضًا منع العرب وخاصة المصريين في الوصول لتلك الدول قبيل الاستقلال، وظهر ذلك جليًا في غرب أفريقيا[٢١]، حيث أخذت إسرائيل في الاعتماد على أفريقيا لجعلها مرتكزًا لوجودها المادي، ولذلك أرادت أن تقيم العلاقات مع الدول الأفريقية السوداء[٢٢]. وبالتالي بدأت إسرائيل التغلغل في القارة الأفريقية وذلك لحصار مصر بدلًا من الحصار الذي فرضته مصر عليها. وقد نجحت مصر في استصدار قرار في مؤتمر التضامن الآسيوي الأفريقي الذي عقد في القاهرة في الأول من يناير ١٩٥٨ أكد على أن إسرائيل قاعدة استعمارية تهدد تقدم الشرق الأوسط وسلامته وأكد على حقوق عرب فلسطين في عودتهم إلى وطنهم[٢٣]. واستمرت المواجهة بين الجانبين حتى نجحت القيادة المصرية في فضح الجرائم الإسرائيلية في حق عرب فلسطين أمام الدول الأفريقية والآسيوية.

وظهر منذ منتصف عام ١٩٦٠ احتدام المواجهة المصرية الإسرائيلية، وذلك بعد أن لاح في الأفق اصرار قوى الاستعمار وعملائه على عرقلة المشروع الاتحادي العربي الذي تم تأسيسه في فبراير ١٩٥٨ تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة، والذي كان يرمي لمحاصرة إسرائيل ومجابهة القوى

الرجعية الاستعمارية في الشرق الأوسط، وبذلك كان على القيادة المصرية البحث عن فتح جبهة أخرى لمواجهة إسرائيل وظهيرها الاستعماري، ولذلك قررت العمل على استصدار قرار من مجموعة من الدول الأفريقية يدين إسرائيل وسياساتها الأفريقية بصفتها الظهير لقوى الاستعمار القديمة والجديدة، ولذلك كان الصراع العربي الإسرائيلي هو أول التحديات التي فرضت جانبًا من الثورية تقتضي الاتحاد بين الدول الأفريقية والعربية، ولذلك كان ذلك أول الأهداف المشتركة للقيادتين المصرية والمغربية للعمل لمواجهته[٢٤].

وأيضًا من أهم المتغيرات التي أثرت على الأوضاع الدولية في الساحتين الأفريقية والعربية هي القضية الجزائرية؛ حيث كانت هذه المسألة أيضًا من المسائل التي ظهر فيها الصراع مع القوى الاستعمارية، فقد كانت الثورة الجزائرية قد دخلت في مرحلة دقيقة في هذه الآونة؛ فقد بدأت المفاوضات المباشرة بين جبهة التحرير الجزائرية ممثلة في حكومة الجزائر المؤقتة والحكومة الفرنسية في منتصف عام ١٩٦٠، وكان لابد للدول العربية والأفريقية في هذا الوقت تقديم الدعم المادي والمعنوي للمفاوض الجزائري في مواجهة الضغوط الفرنسية، وأيضًا دعم جبهة التحرير الجزائرية في المحافل الإقليمية والدولية[٢٥]، ولذلك كان على قادة الدول الأفريقية وخاصة الثورية منها الاجتماع لمناقشة هذه المسألة، خاصة وأن فرنسا في نفس الفترة تقريبًا منحت الاستقلال لإثنتي عشرة دولة أفريقية في غرب ووسط أفريقيا وحرصت على وصول أنظمة حاكمة للسلطة تدين لها بالتبعية والولاء وذلك بغية مواجهة الدول الأفريقية المؤيدة لحقوق الشعب الجزائري، وأيضًا لتأييد فرنسا في الأمم المتحدة وتمييع القضية الجزائرية في المحافل الدولية، وهنا كان التقارب المصري المغربي مع الدول الأفريقية الثورية لرؤية كافة المتغيرات حول هذه القضية[٢٦].

وقد ارتبط بالقضية الجزائرية قضية أخرى تعلقت أيضًا بمواجهة الممارسات الفرنسية الاستعمارية بالقارة الأفريقية تمثلت في قضية التجارب النووية في الصحراء الكبرى الأفريقية؛ حيث أعلنت فرنسا منذ آواخر عام ١٩٥٨ على

نيتها لإجراء تجاربها النووية في صحراء الجزائر وعلى الفور أعلنت العديد من الدول المستقلة الأفريقية رفضها للقرار الفرنسي[٢٧]، ولكن فرنسا رفضت احتجاج الدول الأفريقية وقامت بتنفيذ ثلاث تجارب نووية في عامي ١٩٥٩ و١٩٦٠؛ ومن هنا كان على الجمهورية العربية المتحدة والمغرب التشاور مع قادة الدول الثورية في أفريقيا مثل غانا وغينيا ومالي بشأنها، وذلك من أجل مواجهة فرنسا في هذا الشأن والعمل على حماية الشعوب الأفريقية من خطر تلك التجارب[٢٨].

وكانت قضية استقلال الكونغو من التحديات التي استلزمت التحرك الفاعل من القوى الثورية في أفريقيا ضد قوى الاستعمار بشقيه القديم والجديد؛ فقد كانت هذه الأزمة قد سيطرت على الواقع الأفريقي والدولي في النصف الثاني من عام ١٩٦٠، ففي الأول من يوليو ١٩٦٠ حصلت الكونغو على استقلالها من ربقة الاستعمار البلجيكي، وقد تولى السيد كازافابو رئاسة الدولة، وتولي السيد باتريس لومومبا رئاسة الوزراء في الكونغو، والذي أصبح مؤيدًا من قبل الشعب وبرلمانه المنتخب[٢٩]. وما كانت بلجيكا لتترك الكونغو بسهولة وخاصة بعدما ربطت الاقتصاد الكونغولي بها؛ إذ أنه بعد أيامٍ قلائل بدأت الاضطرابات تعم البلاد، فقد أعلن مويس تشومبي حاكم إقليم كاتنجا – وهو الإقليم الذي تتركز فيه معظم ثروات الكونغو – انفصال الإقليم بتحريض من السلطات البلجيكية، من هنا وضحت المؤامرة الاستعمارية لنهب الكونغو واستعمارها استعمارًا غير تقليدي بل جديد يعتمد على الشركات والاستثمارات، ويعتمد على شراء بعض الرجال ليكونوا عملاء لهذا الاستعمار.

كانت هذه الأزمة قد أثارت ردود الأفعال؛ ففي الوقت الذي طلب فيه لومومبا من الأمم المتحدة إرسال قوات دولية لحفظ القانون في الكونغو، كانت الدول الاستعمارية تظهر تعاونًا واضحًا مع البلجيك، ووقفت القوى الثورية في أفريقيا أمام هذه المؤامرة من قبل القوى الاستعمارية؛ وكان من هذه القوى الجمهورية العربية المتحدة وغانا وغينيا والمغرب، والتي ساندت لومومبا بقوة

عسكريًا وماديًا ودوليًا وإعلاميًا[٣٠]، وفي ظل هذه الظروف كان متوقعًا بقوة أن هذه الدول الأفريقية ستصطدم بقوة مع القوى الاستعمارية الكبرى المتواطئة مع بلجيكا وحلفائها في الكونغو؛ وخاصة بعد ظهور العديد من الأدلة على تورط القوى الغربية في الاشتراك في هذه المؤامرة، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أمدت تشومبي بالمساعدات المادية والمعنوية، ووقفت أمام لومومبا وشرعيته[٣١]، وقد استطاعت هذه القوى الاستعمارية بمساعدة عملائها في الكونغو القبض على لومومبا واحتجازه، ومن هنا قررت الدول الراديكالية في أفريقيا الاجتماع وخاصة بعدما قامت العديد من الدول التابعة للدول الاستعمارية ولاسيما فرنسا الوقوف مع تشومبي وكازافابو ضد لومومبا وشرعيته في الأمم المتحدة. كما كان هناك العديد من القضايا التي تطلبت تضافر الجهود بين مصر والمغرب وغيرها من الدول الأفريقية لمواجهة النظم العنصرية في جنوب أفريقيا[٣٢].

والحقيقة أنه كان هناك جهودًا حثيثة من قبل الدول الأفريقية الثورية لمواجهة العديد من التحديات، وكان ذلك عن طريق التقارب بين هذه الدول؛ فقد كان التعاون الاستراتيجي بين مصر وغانا قد مثل نموذجًا للتضامن الأفريقي[٣٣]، وقد بدأ هذا التعاون في منتصف عام ١٩٥٨ ووصل إلى ذروته في سبتمبر ١٩٦٠ عندما نجحت الدولتان مع الدول الرئيسة في منظمة عدم الانحياز مثل الهند وأندونيسيا ويوغسلافيا في استصدار قرار لتخفيض حدة التوتر الدولي من أجل تدعيم السلام العالمي[٣٤]، وكان القرار قد أكد على ضرورة الإحجام عن الميل لتفاقم التوترات العالمية بين الكتلتين الشرقية والغربية[٣٥]. وكان هذا التقارب المصري الغاني قد أكد على ضرورة التنسيق مع باقي الدول الثورية في أفريقيا تجاه كافة التحديات التي فرضتها قوى الاستعمار على القضايا سالفة الذكر.

وكان التقارب أيضًا بين هذه الدول قد وصل إلى مرحلة الاتحاد؛ فعند استقلال غينيا في ٢ أكتوبر ١٩٥٨ ونتيجة الضغوط الاستعمارية بزعامة فرنسا

للعودة للجماعة الفرنسية فإنها دخلت مع غانا في اتحاد أطلق عليها اتحاد الدول الأفريقية في الأول من مايو ١٩٥٩، وكان هذا الاتحاد قد أكد على تطابق وجهات النظر بشأن قضايا الوحدة والتحرر الأفريقية، وقد تكلل هذا الاتحاد في آواخر ديسمبر ١٩٦٠ بانضمام دولة أخرى في غرب أفريقيا لهذا الاتحاد وهي مالي؛ وكان البيان الذي صدر في ٢٤ ديسمبر ١٩٦٠ بين الدول الثلاث قد أكد على تمسكهم باتخاذ القرارات وتنسيق السياسات في جميع المسائل المهمة أفريقيًا ودوليًا وموافقتهم على الاتحاد بينهم وتعزيز الروابط السياسية والاقتصادية والمالية المشتركة بينهم، وقد أعلنت البلدان الثلاثة اشتراكهم في المؤتمر الذي كان مزمعًا عقده في الدار البيضاء والذي تقرر أن يناقش قضية الكونغو. والواقع أن كافة الاتحادات الفرعية التي قامت في غرب أفريقيا كانت خطوة في سبيل الوحدة الأفريقية، وبالتالي كانت الدول الثلاث على استعدادٍ تام للمشاركة في أي تجمع تكون غايته إقامة الوحدة الأفريقية لصالح جميع شعوب القارة[٣٦].

والحقيقة أن الاستعمار وعملائه لم يتركوا هذا التقارب بين الدول الأفريقية الثورية دون مقاومة؛ حيث أن فرنسا – كما عرفنا سابقًا – منحت الاستقلال للعديد من الدول ووضعت عليها أنظمة تابعة لها، وذلك لتنفيذ السياسات الفرنسية في أفريقيا؛ والالتفاف على كافة أشكال التنسيق بين هذه الدول الأفريقية وخاصة بين غانا وغينيا ومالي في غربي أفريقيا، فقد عملت فرنسا وعملاؤها على محاصرة هذه الدول التي أسست لاتحاد الدول الأفريقية لعزلها عن بعضها وإفشال الاتحاد بينها، بل والعمل على تغيير الأنظمة بهذه الدول، ولذلك قررت دول الاتحاد في غربي أفريقيا مواجهة هذه الخطط الاستعمارية بكل حسم، ولذلك ظهر التقارب الأيديولوجي بين هذه الدول مع القوى الثورية الكبرى في أفريقيا مثل الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المغربية، وقد أفرز هذا التقارب مشاركة هذه الدول جميعها في المؤتمر الذي دعا إليه الملك محمد الخامس لمناقشة كافة التحديات والمتغيرات التي طرأت على القارة الأفريقية[٣٧].

وهذا يقودنا للحديث عن مؤتمر الدار البيضاء وتأسيسه للكتلة التي تم تسميتها بنفس الاسم ووضع الإطار الثوري للتحرك الفاعل تجاه التحديات سالفة الذكر.

ثالثًا – مؤتمر أقطاب أفريقيا في الدار البيضاء يناير ١٩٦١ وانعكاساته الثورية.

كان انطلاق العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين مصر والمغرب على النحو الذي رأيناه سابقًا قد مثل تحديًا قويًا أمام البلدين من أجل مواجهة المتغيرات الدولية التي لحقت بالعالم العربي والقارة الأفريقية، وذلك بعد التقارب الذي تحقق بين مجموعة الدول الثورية الأفريقية، فبالإضافة للتقارب المصري المغربي، تقاربت الدولتان مع غانا وغينيا ومالي، وهي الدول الرافضة للتدخلات الاستعمارية في أفريقيا وجعلها مناطق نفوذ لها، وذلك ما حدث في الكونغو والجزائر والتجارب الذرية الفرنسية في الصحراء الجزائرية والتغلغل الإسرائيلي في أفريقيا والتفرقة العنصرية في جنوبي أفريقيا. ونتيجة لهذه المواقف الثابتة لهذه الدول أمام الضغوط الاستعمارية التي مورست عليها فإنها كانت في حاجة لمزيد من التعاون بينها في كافة الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية لمواجهة الضغوط الغربية عليها.

كانت الجمهورية العربية المتحدة في هذا الوقت قد بنت سياساتها حيال القارة الأفريقية اعتمادًا على مبدأ(أفريقيا للأفارقة)، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف سخرت كل قوتها السياسية والاقتصادية والثقافية، ورأت ما كان يحاك من قبل القوى الاستعمارية تجاه القارة الأفريقية، وتوافقت هذه الرؤى مع نظيرتها المغربية والتي وقعت تحت العديد من الضغوط الاستعمارية نتيجة منح فرنسا الاستقلال لموريتانيا التي كانت تعدها المغرب جزءًا من الأراضي المغربية، وزيادة ضغوط المعارضة المغربية ضد الملك محمد الخامس، ولذلك كانت في حاجة لمزيد من التأييد ضد فرنسا وحلفائها في القارة الأفريقية. كما كان الوضع في الكونغو يخيم على المناخ الدولي والأفريقي، وكان الأمر في حاجة

للتضامن الأفريقي لمواجهة هذه الأزمة الكونغولية بأطرافها الاستعمارية المتعددة[٣٨].

أضف إلى ماسبق أن الضغوط الفرنسية مثلت خطرًا كبيرًا على الأوضاع في أفريقيا؛ فقد كان هوفويه بوانيه رئيس دولة ساحل العاج قد دعا قادة دول المجموعة الفرنسية في أكتوبر ١٩٦٠ للاجتماع في أبيدجان من أجل أن ينظموا جهودهم لكي يساندوا فرنسا في الأمم المتحدة، وكانوا قد اتفقوا على اتخاذ موقف موحد في القضايا الأفريقية مثل قضية الاعتراف بكازافوبو في الكونغو بدلًا من مساندة ثورة لومومبا، وأيضًا وقف الجهود الرامية للاعتراف باستقلال الجزائر في الأمم المتحدة، وتأييد استقلال موريتانيا، وبالفعل أسفرت جهود دول المجموعة الفرنسية على تأييد وفد كازافوبو في الأمم المتحدة وترتب على ذلك اعتراف المنظمة الدولية بكازافوبو ممثلًا شرعيًا عن الكونغو، وأيضًا تمكنت هذه الدول من إضعاف تأييد الأمم المتحدة للقضية الجزائرية في دورة الأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٦٠، وأيضًا كانت على وشك الحصول على قرار من الأمم المتحدة باستقلال موريتانيا لولا أن استخدم الاتحاد السوفييتي حق الفيتو تأييدًا للموقف العربي من هذه القضية، وقد اجتمعت هذه الدول في ديسمبر ١٩٦٠ في برازافيل، وأدى هذا الاجتماع إلى تكوين ماسمي بمجموعة برازافيل، وهكذا تم إعلان هذا التكتل الجديد بصفة رسمية[٣٩].

كان على الدول الراديكالية في القارة الأفريقية أن تتخذ موقفًا مضادًا ضد التكتلات الجديدة التي ظهرت في القارة، وكان على هذه الدول أن تتحد اقتصاديًا وثقافيًا بالإضافة إلى اتحادهم سياسيًا من أجل أن يقوموا بتعويض العلاقات مع دول المجموعة الفرنسية التي سارت في خط سياسي مختلف[٤٠]. ومن خلال دعوة الملك محمد الخامس للدول الأفريقية فقد هدف المؤتمر لتحرير باقي القارة الأفريقية من الاستعمار، والقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في أفريقيا، وإعلان التحدي ومواجهة جميع أشكال الاستعمار القديم والجديد، وتعزيز الدفاع المتبادل للدول الأفريقية المستقلة، وتعزيز الوحدة

الأفريقية، وإعادة التأكيد على مبدأ الحياد الإيجابي في أفريقيا، وإجلاء جميع القوات الأجنبية من أفريقيا، ورفض جميع التجارب الذرية في أفريقيا، ومنع التدخل الأجنبي في الشؤون الأفريقية. لذلك كان الملك محمد الخامس قد دعا العديد من الدول الأفريقية للحضور لمؤتمر كبير في الدار البيضاء، ولكن الدول التي استجابت لهذه الدعوة كانت خمس دول فقط هي الجمهورية العربية المتحدة و جمهورية غانا و جمهورية غينيا و جمهورية مالي وأيضًا المملكة الليبية، وحضر رؤساء تلك الدول ماعدا ليبيا التي أرسلت وزير خارجيتها، والحكومة المؤقتة بالجزائر وأيضًا سفير سيلان بالقاهرة والذي حضر بصفته مراقبًا(٤١).

وبذلك كانت الدول التي قبلت الحضور إلى المؤتمر مختلفة ومتباينة الثقافات واللغات فهناك دول عربية مثل الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المغربية وحكومة الجزائر المؤقتة والمملكة الليبية، وهناك دول تتحدث الإنجليزية مثل غانا، ودول تتحدث الفرنسية مثل غينيا ومالي(٤٢)، وكان الشيء الوحيد الذي جمع هذه الدول المختلفة الثقافات هو موقفهم الموحد من قضية الكونغو وموقفهم المساند للومومبا(٤٣). واختلفت الأسباب التي جعلت هذه الدول تحضر المؤتمر؛ حيث خشيت النظم في غانا وغينيا ومالي من قوة وسطوة دول المجموعة الفرنسية في غرب أفريقيا وهي دول تحيط بهم، وكانت المغرب قد أرادت مساندة بعض الدول الأفريقية لها في موقفها من قضية استقلال موريتانيا، وكانت غينيا وغانا ومصر قد وافقوا على الحضور إلى المؤتمر بسبب اعتقال باتريس لومومبا وعجز الأمم المتحدة عن التعامل مع الوضع في الكونغو بصورة فعالة(٤٤).

وقد انعقد المؤتمر في الفترة مابين الرابع والسابع من يناير ١٩٦١؛ وكان الملك محمد الخامس قد أوضح في خطابه خطورة الحالة في الكونغو وما استلزمها من تحرك عاجل جعل الدول المجتمعة تقبل المسؤوليات المباشرة في ذلك القطر، وأكد على دور جيوش الدول الأفريقية التي ذهبت إلى الكونغو من

أجل استقلاله وصيانة وحدة ترابه، ومساعدة حكومته الشرعية على تذليل المصاعب التي تواجهها، وتحدث عن التدخل الاستعماري في الكونغو وتأجيجه الفتن بين أبناء شعبه وتعطيل المؤسسات الدستورية وإقصاء الحكومة الوطنية واعتقال رئيسها لومومبا ومعاملته معاملة مزرية، وتحدث عن فشل منظمة الأمم المتحدة في الأزمة، وأكد أن قرار المغرب سحب قواته حتى لا يكون مشاركًا في سلوك من شأنه الإضرار بشعب الكونغو، كما وجه التحية للشعب الجزائري البطل، وأكد على وقوف الشعب المغربي بجانبه، منددًا في الوقت نفسه بكل محاولة آثمة ترمي إلى تجزئة التراب الجزائري(٤٥).

وكان الرئيس عبد الناصر قد أكد على نفس المعاني في هذا المؤتمر؛ عندما تحدث عن أن هذا التجمع لأفريقيا الواعية التي أحست بمسئولياتها تجاه السلام العالمي، وأنه إذا كان العام ١٩٦٠ هو عام الاستقلال في أفريقيا فإن عام ١٩٦١ يجب أن يكون عام حماية هذا الاستقلال، وأن هذا المؤتمر هو بداية لعامٍ فاصل من أجل دعم الحرية وتعميق الانتماء لأفريقيا، ودعم الشعوب التي تكافح من أجل الاستقلال وحماية الشعوب التي تحررت من سيطرة الاستعمار، وتحقيق عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين الأفارقة. وأن هذه البداية المهمة لها دلالات أخرى هو تحقيق الوحدة بين الشعوب الأفريقية، وبذلك انهارت ألعوبة الاستعمار في تقسيم القارة وفصلها بالصحراء الأفريقية الكبرى إلى دول عربية شمالها ودول أفريقية سوداء في جنوبها، وبذلك تم إثبات أن الصحراء الكبرى تمثل جسرًا للتواصل بين شمال القارة وجنوبها. وقد أكد عبد الناصر أن المناقشات التي تمت بين القيادات الأفريقية عبرت عن واقعية وجدية وأصالة النضال الأفريقي، وقد ظهرت أيضًا إرادة العمل الأفريقي والشخصية الأفريقية المستقلة. كما ثمن فرصة إلتقائه بالملك محمد الخامس والزعماء الأفارقة، كما وجه الشكر للشعب المغربي على ترحيبه الكبير بالمشتركين في المؤتمر والذي مثل عزيمة الجماهير الأفريقية وإيمانها غير المحدود برسالتها وأهدافها، وفي النهاية وجه الشكر والتقدير للملك محمد على

دعوته للمؤتمر وجهده الكبير في إدارته والذي كان أحد مقومات نجاح المؤتمر[٤٦].

وقد انبثقت عن المؤتمر عدة قرارات مهمة تمثلت في مجموعة من المبادئ، مثل **مبدأ الوحدة الأفريقية**؛ حيث كان ميثاق الدار البيضاء قد أعلن عن فتح باب العضوية لجميع الدول الأفريقية من هنا عدت دول الدار البيضاء أن تنظيمها كان النواة الحقيقية لتحقيق الوحدة الأفريقية الشاملة. وكان من المبادئ التي أعلنها المؤتمر أيضًا **مبدأ محاربة الاستعمار القديم والجديد**؛ وكان ذلك التزامًا كاملًا بالخط الثوري من الدول التي حضرت المؤتمر، فضلًا عن التزامها بجميع الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة. ومن المبادئ التي أقرها المؤتمر كان **مبدأ عدم الانحياز أو الحياد الإيجابي**؛ حيث كانت هذه هي المرة الأولى التي ينص فيها على سياسة عدم الانحياز باعتبارها سياسة متداخلة في صميم الحركة الأفريقية واعتبارها أساسًا من الأسس اللازمة لتحرير أفريقيا والحفاظ على استقلال دولها وتخليصها من الاستعمار بكل أشكاله، وكانت المبادئ قد اشتملت أيضًا على مبدأ العمل على تحرير الأراضي الأفريقية، ومبدأ المحافظة على سيادة الدول ووحدة أراضيها، ومبدأ التعاون الدولي بين الدول الأفريقية[٤٧].ونتيجة لهذه المبادئ تم إنشاء عدة لجان لتنسيق العمل بين الدول الأعضاء؛ مثل اللجنة السياسية الأفريقية واللجنة الاقتصادية واللجنة الثقافية وأيضًا القيادة الأفريقية العسكرية المشتركة[٤٨].وقد كان الملك محمد الخامس قد أعلن أن هذا المؤتمر هدف لتنمية أوجه التعاون بين الدول الأفريقية في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية[٤٩].

وقد نجحت الجمهورية العربية المتحدة في المساهمة في أن يصدر المؤتمر قرارًا يعد **إسرائيل** تمثل أداة في أيدي قوى الاستعمار القديم والجديد؛ وكان هذا القرار مسار تحول في الدول التي كان لها ارتباط مع إسرائيل مثل غانا وغينيا ومالي، وكان المؤتمر سببًا في حدوث فتور في العلاقات بين هذه الدول

وإسرائيل[٥٠]، وقد أعربت إسرائيل عن دهشتها من موقف قادة دول غانا وغينيا ومالي من إصدارهم قرارًا يؤكد على أن إسرائيل أداة للإمبريالية والاستعمار الجديد في أفريقيا[٥١]. وقد أكد الرئيس عبد الناصر ذلك عندما ذكر أن إسرائيل تصورت بعد صدمتها في آسيا بعد مؤتمر باندونج أنها قادرة على التسلل إلى أفريقيا ولذلك نجح مؤتمر الدار البيضاء في إظهارها بصورتها الحقيقية أمام نفسها وأصحابها وصانعيها، وقد أشار إلى القرار وصداه على الدول الأفريقية التي فتحت عينيها على حقيقة إسرائيل وكشفت نواياها وأهدافها، وذكر أن إسرائيل قد شعرت بالمرارة في أول الأمر وعلى ذلك قامت بعدة محاولات لإبطال مفعول القرار، وقد تجلى ذلك عندما شككت إسرائيل في تمسك غانا بقرار الدار البيضاء إلا أن الدكتور نكروما رئيس غانا أصدر بيانًا وجه فيه ضربة قوية للمناورات الإسرائيلية وأكد على أن غانا ملتزمة تمامًا بقرار الدار البيضاء فيما يتعلق بإسرائيل، ومن ثم شعرت الأخيرة بمزيد من المرارة، وأكد عبد الناصر بأن هذا الشعور هو الحصاد الحقيقي لكل محاولات إسرائيل لما زرعته في القارة الأفريقية المتيقظة[٥٢].

وكانت قرارات المؤتمر قد اتسمت بالثورية؛ ففي **قضية الكونغو** أكد المجتمعون اعترافهم بالبرلمان المنتخب وبحكومة الكونغو الشرعية التي قامت في يونيو ١٩٦٠، وأوضح المجتمعون أن المبرر الوحيد لوجود قوات الأمم المتحدة في الكونغو هو لتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالكونغو وصيانة وحدة جمهورية الكونغو واستقلاله، ولذلك طالب المؤتمر باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك، وقد حث المؤتمر الأمم المتحدة على تجريد عصابات موبوتو اللا قانونية من السلاح وتسريحها، والإفراج عن جميع أعضاء البرلمان وحكومة جمهورية الكونغو الشرعية من السجن أو المعتقل، وتجديد انعقاد برلمان جمهورية الكونغو، وإخراج جميع البلجيكيين من الكونغو الذين لا ينتمون إلى قيادة الأمم المتحدة الميدانية، وتسليم حكومة الكونغو الشرعية جميع المطارات المدنية والعسكرية ومحطات الإذاعة والمؤسسات الأخرى التي حرمت

الحكومة منها بدون مسوغ قانوني، ومنع البلجيكيين من استخدام رواندا وبورندي الخاضعتين لوصاية الأمم المتحدة كقاعدة للقيام بالعدوان المباشر وغير المباشر لشن الهجوم المسلح على الجمهورية الكونغولية، وإذا لم تقم الأمم المتحدة بكل ما سبق إقراره فإن دول الدار البيضاء ستحتفظ لنفسها بالحق في اتخاذ العمل المناسب(٥٣).

كما أصدر المؤتمر قرارات خاصة **بالجزائر**؛ فقد أعلن المؤتمر عن تصميمه على مساندة شعب الجزائر وحكومته المؤقتة بكافة الوسائل في نضاله من أجل الاستقلال، ودعا جميع الدول لمساندة شعب الجزائر في كفاحه، واستنكر المؤتمر المساعدة التي يقدمها حلف الأطلنطي لفرنسا في حربها من أجل إعادة استعمارها للجزائر، وطالب المؤتمر الدول الأفريقية بسحب قواتها التي تعمل تحت القيادة الفرنسية في الجزائر، ودعا المؤتمر الحكومات التي لم تعترف بحكومة الجزائر المؤقتة للاعتراف بها، وعارض المؤتمر فكرة تقسيم الجزائر وندد بأي استفتاء تنظمه فرنسا وحدها في الجزائر. كما أصدر المؤتمر قرارات بشأن **فلسطين**؛ حيث أعلن المؤتمر أن الوضع الراهن في فلسطين والناتج من حرمان عرب فلسطين من حقهم المشروع يشكل تهديدًا للسلام والأمن في الشرق الأوسط، وكذلك أعلن ضرورة حل قضية فلسطين حلًا عادلًا يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة وقرارات مؤتمر باندونج، واستنكر المؤتمر سياسات إسرائيل الاستعمارية في أفريقيا، ودعا المؤتمر الدول الأفريقية والأسيوية لمقاومة هذه السياسة.

كما أصدر المؤتمر قرارًا يتعلق **بالتجارب الذرية**؛ حيث اعترض المؤتمر بشدة على استمرار فرنسا في تجاربها الذرية في الأراضي الأفريقية رغمًا عن سخط الضمير العالمي ومعارضة الأقطار الأفريقية وتوصيات الأمم المتحدة، وناشد المؤتمر كافة الشعوب ببذل جميع مساعيها لوقف هذه التجارب. كما أصدر المؤتمر عددًا آخر من القرارات الثورية بشأن **رواندا وبورندي**، وأيضًا بشأن **التفرقة العنصرية** التي كان يمارسها اتحاد جنوب أفريقيا وتجاهله لقرارات

الأمم المتحدة وقرارات المؤتمرات الأفروآسيوية، كما استنكر سياسة الدول الاستعمارية المساندة لاتحاد جنوب أفريقيا في اتباع سياسة التفرقة العنصرية(٥٤).

كما أصدر المؤتمر **الميثاق الأفريقي**؛ حيث أعلن العزم الأكيد على نصرة الحركات التحررية في جميع أنحاء أفريقيا وتحقيق وحدتها، وأكدوا إرادتهم المحافظة على وحدة الرأي ووحدة العمل لصيانة استقلال دولهم، كما أعلنوا عزمهم على تحرير الأراضي الأفريقية التي كانت لاتزال تحت السيطرة الأجنبية بتقديم المساعدات والعون لها، وتصفية الاستعمار القديم والحديث بجميع أشكاله وعدم تشجيع إقامة القوات والقواعد الأجنبية في أراضيها. وأعلنوا أن الضرورة تفرض على الدول الأفريقية المستقلة أن توجه سياساتها الاقتصادية والاجتماعية نحو استغلال ثرواتها الوطنية لصالح شعوبها وتوزيعها بالعدل والإنصاف بين مواطنيها. وأكدت الدول المجتمعة على عزمها مضاعفة الجهود لإقامة تعاون فعلي بين الدول الأفريقية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد أنشأ المؤتمر هيئات متعددة للإشراف على التعاون الأفريقي بين الدول المنضمة إلى المجموعة؛ ومنها **الجمعية الاستشارية الأفريقية**، حيث تقرر إنشاؤها في أقرب وقت، وأن تتألف من ممثلين لكل دولة أفريقية، ويكون لها مقرًا دائمًا، وتعقد جلسات دورية، ولكن لم تنشأ هذه الهيئة نهائيًا حتى عام ١٩٦٣. وقد تم الاتفاق أيضًا على إنشاء **مكتب للاتصال وهو الأمانة العامة لمنظمة الدار البيضاء**؛ على أن يكون مقره باماكو عاصمة جمهورية مالي وأن يكون على رأسه أمين عام، يظل في منصبه ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويعاونه مجموعة من الموظفين الدوليين الذين ينتمون إلى مختلف جنسيات الدول الأعضاء في المنظمة، وكانت اختصاصات هذه الهيئة تشتمل على أعمال السكرتارية في اجتماعات كافة لجان المنظمة، وإعداد الميزانية وعرضها على اللجنة السياسية، والتنسيق بين اللجان المختلفة(٥٥).

وهنا ظهر كيف قادت مصر والمغرب الدول الراديكالية الأفريقية لكي تظهر موقفها الموحد تجاه كافة القضايا التي شغلت الشعوب الأفريقية في هذه الفترة الدقيقة من تاريخ القارة، كما أظهرت موقفًا واضحًا من إسرائيل وتغلغلها داخل أفريقيا، كما أطر المؤتمر لسياسات تعاونية جديدة بين مصر والمغرب من جهة وبين باقي الدول الأفريقية التي حضرت للدار البيضاء ووافقت على الميثاق الأفريقي من جهة أخرى، ولذلك دخلت العلاقات بين هذه الدول في مرحلة جديدة اتسمت بالوقوف أمام السياسات الاستعمارية الجديدة في أفريقيا، وهذا ما سيتضح في النقطة القادمة.

رابعًا – تطور العلاقات بين مصر والمغرب في إطار منظمة الدار البيضاء حتى عام ١٩٦٣

كان إعلان ميثاق الدار البيضاء في يناير ١٩٦١ قد نص على إنشاء أربع لجان للمسائل السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، وذكر الميثاق أيضًا أنه ينبغي أن يعقد في غضون ثلاثة أشهر اجتماع للخبراء المكلفين لتحديد الإجراءات العملية لعمل هذه الهيئات، وبالفعل اجتمع خبراء دول الدار البيضاء في أكرا في المدة من ٦ إلى ١١ أبريل ١٩٦١، وفي هذا المؤتمر لم تحضر ليبيا وإن تم دعوة تونس بشكل شخصي من قبل الرئيس الغاني كوامي نكروما ولم يعن ذلك أن القيادة السياسية في تونس وافقت على الانضمام للمنظمة، وفي ٦ أبريل تم انتخاب السيد محمود رياض مستشار الشؤون الخارجية للرئيس عبد الناصر ورئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة رئيسًا للمؤتمر، وقد قام المؤتمر بتعيين اللجان ذات الاختصاص والتي وردت في البيان الرسمي الصادر عن وزارة الشؤون الخارجية الغانية، وكانت أول هذه اللجان **اللجنة السياسية؛** والتي كان عليها دراسة أفضل الوسائل لتنسيق وتوحيد السياسات العامة لدول الدار البيضاء، وكانت ثاني هذه اللجان **اللجنة الاقتصادية؛** التي كانت معنية بدراسة المشاكل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي على أساس مشترك بين الأقاليم الأفريقية، وضرورة إرساء التنمية الاقتصادية التي تعتمد في المقام

الأول على تحسين الطرق وخطوط البريد والاتصالات الهاتفية، وسوف تقوم اللجنة بدراسة كيفية إنشاء هذه الروابط.

وكان هناك أيضًا **اللجنة الثقافية**؛ الذي كان عليها التعامل مع تطور الثقافة والحضارة الأفريقية ودراسة السبل والوسائل لتكثيف التعاون الثقافي بين الدول الأفريقية، وأيضًا هناك **لجنة الخبراء العسكريين**؛ كان على هذه اللجنة والمعروفة باسم القيادة العليا المشتركة دراسة مشاكل الدفاع والأمن المشترك في أفريقيا في حالة العدوان، ودراسة كيفية صيانة استقلال الدول الأفريقية، وتم التأكيد أن هذه المنظمة مستقلة ومتميزة عن الاقتراح الذي سبق أن تقدمت به غانا لإنشاء القيادة الأفريقية في الكونغو تحت رعاية الأمم المتحدة، وكان المقصود من القيادة العليا المشتركة للدول الأفريقية أن تكون منظمة دائمة مكونة بالكامل من الدول الأفريقية التي وافقت على إنشائها. وفي البيان الختامي الذي صدر في ١٢ أبريل ١٩٦١ عن وزارة الشؤون الخارجية الغانية أعلن أن الخبراء نظروا المقترحات العملية لإنشاء مكتب الاتصال واللجان الأربع، وأوصى البيان بوجود اجتماع لوزراء الخارجية في القاهرة في ٣٠ أبريل لمناقشة استنتاجهم(٥٦). ومن هنا تطورت العلاقات بين دول المجموعة من خلال الآليات التي تم تدشينها في مؤتمر الدار البيضاء في المجالات المختلفة على النحو التالي:

١- في المجال السياسي

كان مؤتمر الدار البيضاء ١٩٦١ قد وحد الخط السياسي لكلٍ من مصر والمغرب، وأكد على سيرهما في نفس الاتجاه الثوري مع باقي دول المنظمة، وقد ظهر ذلك في كافة التفاعلات السياسية التي تلت تأسيس المنظمة وذلك من خلال كافة المحافل التي جمعت دول المنظمة؛ فرغم وفاة المؤسس الرئيسي لمنظمة الدار البيضاء وهو الملك محمد الخامس في فبراير ١٩٦١ أي بعد انتهاء مؤتمر أقطاب أفريقيا بحوالي شهر ونصف إلا أن خليفته الملك الحسن

الثاني اتخذ نفس الخط الذي رسمه والده في الدار البيضاء، وقد ظهر ذلك في **المؤتمر الثالث لكل الشعوب الأفريقية** بالقاهرة في شهر مارس ١٩٦١[٥٧].

حيث كانت القاهرة قد دعت كافة الاتحادات الأفريقية والأحزاب والمنظمات التي تعمل من أجل تحرير القارة من الاستعمار، وكان انعقاد هذا المؤتمر عقب مؤتمر الدار البيضاء مباشرة قد جعل المناخ الثوري يسيطر على كافة قراراته[٥٨]، فقد كانت هذه القرارات قاطعة في ثوريتها؛ حيث اتخذ قرارًا قويًا بالنسبة للكونغو أيد فيه الثورة وذهب إلى حد تحميل السكرتير العام للأمم المتحدة داج هامرشولد مسئولية مقتل باتريس لومومبا الذي اعتبره المؤتمر بطل القارة الأفريقية، وكان أهم قرارات المؤتمر على الإطلاق هو المتعلق بالاستعمار الجديد الذي عرفه المؤتمر تعريفًا دقيقًا، وربطه بدول الاستعمار الغربي بالإضافة للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وجنوب أفريقيا[٥٩]، ونتيجة ذلك هاجمت الدوائر الغربية المؤتمر واعتبرته صوتًا للتأثير الصيني والسوفييتي في أفريقيا، وأنه أصبح فرعًا لمنظمة تضامن الشعوب الأفروآسيوية، كما أدانت قرار المؤتمر بتكليف اللجنة الدائمة للمؤتمر بإنشاء مكتب دائم له في القاهرة وفروعه في كوناكري والدار البيضاء وتونس، وزعمت بأن واجبات هذه المكاتب غير واضحة[٦٠]. وقد وضح بأن مؤتمر كل الشعوب الأفريقية في القاهرة في مارس ١٩٦١ أصبح التنظيم الشعبي لمنظمة الدار البيضاء وداعمًا لجميع تحركاتها الثورية في القارة الأفريقية[٦١].

كانت مجموعة الدار البيضاء قد وقفت وجهًا لوجه أمام مجموعة برازافيل، ولكن استطاع مؤتمر الدار البيضاء أن يضع دول تجمع برازافيل في وضع محرج، ووصفها بأنها عميلة للاستعمار في أفريقيا، وبذلك كان على هذه الدول أن تجتمع لتجد ردًا مناسبًا على مؤتمر الدار البيضاء، ويبدو أن الدول الاستعمارية قد نصحت دول برازافيل بأن تعقد مؤتمرًا شاملًا لكل دول القارة بما فيها دول الدار البيضاء، وكانت تقصد من ذلك أن تحاول بث الفرقة بين هذه الدول وأن تدخل في تجمع آخر تكون دول القارة كلها فيه، ولذلك قامت ليبيريا

بدعوة جميع الدول الأفريقية؛ الدول الإثنى عشر للمجموعة الفرنسية، بالإضافة إلى الدول التي لم تنتم لأي تجمع دولي مثل نيجيريا وإثيوبيا وسيراليون والصومال وتونس وتوجو، وتمت دعوة دول الدار البيضاء لمؤتمر دولي يعقد في منروفيا من ٨ – ١٢ مايو ١٩٦١، ولكن دول الدار البيضاء امتنعت عن الحضور للمؤتمر وذلك لعدم دعوة حكومة الجزائر المؤقتة، وأيضًا لم تكن ترغب في تمييع موقفها من جديد من أجل وحدة شكلية تكون الدول الثورية فيها قليلة العدد والتأثير، وبذلك لم تحضر الدول الثورية في أفريقيا مؤتمر منروفيا(٦٢).

وهكذا ظهر الفارق بين دول المجموعتين؛ حيث أن دول الدار البيضاء كان بينها تجانس كبير، وأن هناك تطابق في سياساتها الخارجية وتشابه في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وتجمعها قبل كل شئ روح التحدي للاستعمار والقوى الأجنبية التي تريد استمرار سيطرتها على مقدرات أفريقيا، وقد جعل هذا التجانس من منظمة الدار البيضاء بناءً متماسكًا قادرًا على تنفيذ الأهداف التي قامت من أجلها، كما جعلها صالحة لأن تكون نواة لوحدة أفريقية قائمة على أساسٍ ثوري، ورغم تفوق مجموعة منروفيا من ناحية عدد الدول المشتركة فيها، فإن بناءها جاء مفككًا ضعيفًا للتباين الكبير بين دولها لارتباط كثير من هذه الدول بقوى استعمارية واحتكارية متعددة تختلف مصالحها في كثير من الأحيان(٦٣)، واستطاعت مجموعة الدار البيضاء إثبات أن الصحراء لم تكن مانعًا للوحدة بين الدول الأفريقية حتى أصبحت وحدة قائمة على الأسس الثورية(٦٤).

وقد ظهر التفاهم بين مصر والمغرب أيضًا عندما توسطت بعض الدول بين مجموعتي الدار البيضاء ومنروفيا، وذلك عندما قررت نيجيريا استضافة مؤتمر للدول الأفريقية المستقلة في يناير ١٩٦٢ ودعت إليه كافة الدول من المجموعتين باستثناء جنوب أفريقيا، وقد انتهزت وجود أوجه التقارب بين بعض دول الجانبين وخاصة دول غرب أفريقيا، وقد تحدد أن تبدأ الاجتماعات على

مستوى وزراء الخارجية من يوم ٢٢ يناير ولمدة ثلاثة أيام. في هذا الوقت كانت المغرب قد تحفظت على حضور المؤتمر احتجاجًا على دعوة موريتانيا إحدى دول مجموعة منروفيا إليه، ولكن كانت القضية الرئيسية التي وضح أنها عقبة بين المجموعتين هي دعوة حكومة الجزائر المؤقتة للمؤتمر، هذا في الوقت الذي انضمت ثلاث دول من دول منروفيا لمجموعة الدار البيضاء في هذا المطلب وهم السودان وتونس والصومال التي هددت بمقاطعة المؤتمر إذا لم تمثل الجزائر، ولكن لاجوس رغبة في إرضاء الدول الأفريقية الموالية لفرنسا أكدت بأن مسألة تمثيل الجزائر لايمكن حلها إلا من خلال المؤتمر نفسه[٦٥].

وفي هذا الإطار اجتمع وزراء خارجية دول الدار البيضاء في أكرا في ٢٠ يناير ١٩٦٢ لتحديد موقفهم من حضور مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة بلاجوس، واتخاذ موقفًا موحدًا من إصرار مجموعة منروفيا على عدم تمثيل الجزائر في المؤتمر إرضاء للدول الأفريقية الموالية لفرنسا، ووضح دور مصر والمغرب في إقناع باقي دول الدار البيضاء لعدم الحضور لمؤتمر لاجوس، فقد أفادت التقارير الغربية بأن المصريين والمغاربة هم الذين أجبروا الدول الأفريقية الراديكالية على مقاطعة مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة بنيجيريا، بل أيضًا نجحوا في إقناع تونس وليبيا والسودان على مقاطعة المؤتمر[٦٦]، مما قضى على أمال نيجيريا في تحقيق التقارب بين المجموعتين، بل تم توسيع هوة الخلاف بينهما[٦٧]. وظل الأمر كذلك حتى أواخر عام ١٩٦٢، بل أن اللجنة السياسية المكونة من رؤساء وقادة دول منظمة الدار البيضاء اجتمعوا في يونيو ١٩٦٢ في القاهرة[٦٨].

وقد بدأ المؤتمر في ١٥ يونيو ١٩٦٢ في القاهرة، وفيه تم اعتماد الجزائر عضوًا في المنظمة، حيث تم تسليم رئاسة المؤتمر للسيد بن يوسف بن خده رئيس الحكومة الجزائرية التي تقرر لها أن تتولى رئاسة الدورة التالية للمنظمة، وكانت الجزائر وقتها قد أنهت المفاوضات مع الجانب الفرنسي والتي أقرت وقف إطلاق النار وبدء التحضير لاستفتاء الشعب الجزائري حول حق تقرير

المصير، وقد حضر الملك الحسن الثاني للقاهرة للمشاركة في أعمال المؤتمر، وقد نجحت مصر والمغرب في إقناع الدول الأفريقية المشاركة في التصديق على المرشح المغربي السيد محمد الوزاني لشغل منصب السكرتير العام للمنظمة خلفًا للدكتور محمود رياض الذي شغل هذا المنصب في الدورة السابقة[٦٩].

وكان الرئيس جمال عبد الناصر قد أوضح في خطابه في افتتاح أعمال المؤتمر العديد من النقاط المهمة؛ حيث رحب بالجزائر في عضوية منظمة الدار البيضاء وتحدث عن كفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي وتضحياته من أجل تحرره، وأن ذلك مثَّل بارقة أمل للشعوب التي تناضل من أجل استقلالها، كما ذكر ما تحقق من خطوات في الدورة السابقة للمنظمة في النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية؛ حيث تحدث عن التعاون الكامل الذي تحقق على صعيد السياسة الخارجية لقوى الدار البيضاء، ووضوحه في الأمم المتحدة وغيرها في المحافل الدولية، وأيضًا الأثر الإيجابي الذي أحدثه هذا التعاون في قضايا الحرية والسلام ودوره في تأكيد الشخصية الأفريقية، وتعزيزه لقدرة الحركات التحررية في أفريقيا. كما أشاد بما حققته دول ميثاق الدار البيضاء في مؤتمر بلجراد لعدم الانحياز في شهر سبتمبر ١٩٦١، كما أكد على أنه مازال الطريق طويلًا من أجل تحرر القارة أفريقيا سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا[٧٠]، وقد أسفر المؤتمر عن العديد من القرارات ولاسيما في مجال التعاون الاقتصادي بين دول الدار البيضاء، وظهر أيضًا التنسيق الخارجي بين دول المؤتمر في المواقف الأفريقية والدولية[٧١].

والواقع أنه في أواخر عام ١٩٦٢ كان الوقت صالحًا لأن تتقابل فيه المجموعتان دول تجمع الدار البيضاء ودول تجمع منروفيا خاصة بعد أن انتهت مشكلة الكونغو مؤقتًا بعد انتهاء محاولة انفصال إقليم كاتنجا وهروب تشومبي إلى أوروبا، كما كانت الجزائر قد حصلت على استقلالها في الأول من نوفمبر ١٩٦٢، وبذلك زالت أهم العقبات التي حالت من قبل دون اجتماع

المجموعتين في منظمة واحدة[٧٢]، وقد تحدثت التقارير الأمريكية عن وجود بعض الاختلافات بين دول منظمة الدار البيضاء في أوائل عام ١٩٦٣، وأيضًا انشغال العديد من الزعماء عن الاهتمام بالتعاون داخلها[٧٣]. ولاشك أن هذه التقارير قد احتوت على معلومات مغلوطة للزعم بوجود خلافات بين دول المنظمة، إلا أن السبب الحقيقي لاتفاق المجموعتين هو حل القضيتين الرئيسيتين اللتين تسببتا في الخلاف بينهما وهما مسألتا الجزائر والكونغو.

وبعد جهود مكثفة من قبل الوسطاء داخل المجموعتين تقرر أن تستضيف إثيوبيا مؤتمرًا في مايو ١٩٦٣ للاتفاق على منظمة أفريقية تجمع جميع الدول الأفريقية وتنهي حالة الانقسام داخل القارة الذي بدأ منذ أواخر الستينيات، وبالفعل انعقد اجتماع على مستوى وزراء الخارجية الأفارقة في أديس أبابا في ١٥ مايو ١٩٦٣ لوضع اللمسات النهائية لإزالة أسباب الانقسام بين المجموعتين[٧٤]، وقد انعقد مؤتمر القمة الأفريقي في أديس أبابا في ٢٥ مايو ١٩٦٣ والذي أسفر عن تدشين ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، والواقع أن هذا الميثاق كان حاويًا لجميع المبادئ الأساسية التي نادت بها الدول الثورية في أفريقيا؛ بل ذهب إلى حد إنشاء لجنة لتحرير أفريقيا عرفت باسم [لجنة التنسيق] بهدف تقديم كل المساعدات الممكنة لحركات التحرير الأفريقية وتنسيق العمل العسكري ومساندة حروب التحرير، وتقرر أن تساهم جميع الدول الأفريقية في تمويل هذه اللجنة ونشاطها، وكانت هذه اللجنة خطوة كبيرة نحو تعزيز الثورة الأفريقية، وكان ميثاق المنظمة قد أقر سياسة عدم الانحياز وجعلها ركنًا أساسيًا من أركان السياسة الخارجية للدول الأفريقية، وقد كان تطبيق مثل هذه السياسة في المنظمة انتصارًا كبيرًا للقادة الثوريين في القارة كلها، وكان قيام المنظمة يعني انتهاء مرحلة التكتلات السياسية في القارة الأفريقية[٧٥].

وبقيام منظمة الوحدة الأفريقية انتهى ظاهريًا الصراع بين مجموعة دول الدار البيضاء ومجموعة دول منروفيا، ولكن الحقيقة أن الصراع قد انتقل إلى داخل المنظمة نفسها؛ حيث زادت أعداد الدول الأفريقية الثورية، فهناك تنزانيا

والجزائر وبعض دول الجماعة الفرنسية التي حدث بها انقلابات أتت بنظم حكم ثورية فيها مثل الكونغو برازافيل وداهومي (بنين حاليًا)، من هنا كانت الدول الثورية قد أعدت العدة لقيادة منظمة الوحدة الأفريقية، وكان مؤتمر القمة الأفريقي الأول في القاهرة فرصة لهذه الدول لفرض تأثيرها على المنظمة، وبالتالي المواجهة بين المجموعتين داخل المنظمة(٧٦). وهكذا رأينا تطور العلاقات بين مصر والمغرب وانعكاسها على آفاق التعاون في المجال السياسي مع باقي الدول الثورية في أفريقيا، وأصبح علينا الأن أن نرى أفاق تطور هذه العلاقات في المجال الاقتصادي.

٢ – في المجال الاقتصادي

ظهر أيضًا التعاون بين مصر والمغرب في المجال الاقتصادي في مؤتمر الدار البيضاء في يناير ١٩٦١، وذلك من خلال أطر التعاون الاقتصادي التي نشأت بين دول المجموعة؛ حيث قدمت الجمهورية العربية المتحدة مشروع قرار لهذا المؤتمر، ذكرت في إحدى مواده أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا هي أساس التحرر السياسي لها(٧٧)، وأسفر اجتماع الدار البيضاء عن توقيع قادة الدول الأفريقية على ميثاق الدار البيضاء الأفريقي الذي اشتمل على العديد من المبادئ وكان منها مبدأ اتباع **سياسة اشتراكية** في داخل البلاد الموقعة للميثاق؛ والحق أن عبارة اشتراكية لم تذكر صراحة في الميثاق ولكنها مستفادة من مفهوم الفقرة الرابعة التي تقول [ونعلن أنه من الضروري أن توجه الدول الأفريقية المستقلة خططها السياسية والاقتصادية والاجتماعية نحو استغلال ثروتها القومية لصالح شعوبها، وضمان توزيع هذه الثروة توزيعًا عادلًا بين جميع مواطنيها](٧٨).

وكان من نتائج هذا المؤتمر أن تم تنظيم عدة لجان لمتابعة العمل الأفريقي المشترك، وكان منها بالطبع اللجنة الاقتصادية الأفريقية والتي تكونت من وزراء الاقتصاد للدول الأفريقية أو من ينوب عنهم، وقد تقرر أن تجتمع هذه اللجنة بصفة دورية، وأن تقدم إلى اللجنة السياسية الأفريقية تقريرًا عن المشاكل

الاقتصادية التي تعالجها كما تقدم لها أيضًا تقريرًا سنويًا عن نشاطها خلال العام، وقد أكد ميثاق الدار البيضاء أن مهام هذه اللجنة إنشاء اتصالات بريدية وسلكية ولا سلكية بين مختلف العواصم الأفريقية، وقد اجتمعت هذه اللجنة الاقتصادية الأفريقية في كوناكري عاصمة غينيا فيما بين ١٧ و ٢٤ يوليو ١٩٦١، وكان اجتماعها الثاني في القاهرة في المدة من ٢٦ مارس إلى ٢١ أبريل ١٩٦٢، وقد أسفرت تلك الاجتماعات عن عدة قرارات هي: **أولًا:إنشاء سوق أفريقية مشتركة** وقد تقرر أن تقوم هذه السوق على مجموعة من الأسس مثل حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية، وحرية الإقامة والعمل والاستخدام فيما يتعلق بممارسة النشاط التجاري، وحرية النقل والعبور واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية، كما جاء في الاتفاقية أن الغرض منها إقامة وحدة جمركية يقوم كل من الأطراف المتعاقدة بإلغاء الرسوم الجمركية على وارداتها من باقي الدول الأعضاء[٧٩].

أما ثاني هذه القرارات؛ فكان إنشاء البنك الأفريقي للتنمية الذي وافق على إنشائه الدول الأعضاء في ميثاق الدار البيضاء في اجتماع اللجنة الاقتصادية في ٢ أبريل ١٩٦٢؛ ويهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية سواء بمعاونة هذه الدول على إعداد برامج للتنمية أو بإقراضها أو ضمان قروضها التي تحصل عليها من المصادر الأخرى والمساهمة فيها، **أما القرار الثالث فيتعلق بإنشاء اتحاد أفريقي للمدفوعات** وهو هيئة مقاصة للتسويات المتعددة الأطراف بين الدول الأفريقية الأعضاء في ميثاق الدار البيضاء بغية تنشيط التبادل التجاري بينها، وحددت حصص الدول الأعضاء بمائة ألف جنيه إسترليني لكل عضو، ويشرف على هذا الاتحاد مجلس إدارة. **وكان القرار الرابع: إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية الأفريقية** وقد تقرر أن يتكون من ممثلين دائمين للدول الأعضاء بنسبة إثنين عن كل دولة، ويتخذ قراراته بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين، أما اختصاصات هذا المجلس فهي دراسة المشكلات المشتركة الخاصة بالتنمية، وإمكانات تنسيق البرامج المختلفة وبحث نظم التخطيط الأكثر

تمشيًا مع البلاد الأفريقية، وبوجه عام إجراء جميع الدراسات المتعلقة بالتنمية وبالوحدة الاقتصادية في أفريقيا، وقد تقرر أن يقدم هذا المجلس توصياته إلى اللجنة الاقتصادية الأفريقية، وأن يقدم لها أيضًا تقريرًا سنويًا. **وكان القرار الخامس؛ هو إنشاء هيئة طيران أفريقية** لتكون وكالة متخصصة داخل نطاق اللجنة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة الدار البيضاء؛ وكانت تتكون من مجلس يجتمع مرتين كل عام، وسكرتارية على رأسها مدير تنفيذي للهيئة، ومن أهداف هذه الهيئة؛ العمل على تقدم النقل الجوي بين الدول، وضمان نمو الطيران وتأمين سلامته، كما تعمل الهيئة على مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ المشروعات التي تضعها الاجتماعات الملاحية الإقليمية للهيئة الدولية للطيران المدني، وكان المفروض أن يكون مقر هذه الهيئة في الجزائر. **وكان القرار السادس: إقامة اتحاد البريد الأفريقي** وهدفه إقامة تعاون أوثق ارتباطًا بين الإدارات البريدية للدول الأعضاء، ووضع تعريفات تفضيلية وتنشيط الخدمات البريدية، وتقرر أن يكون مقر المكتب الدائم لهذا الاتحاد هو القاهرة[٨٠].

والحقيقة أن القاهرة بدأت في أعقاب مؤتمر الدار البيضاء في تقديم الدعم الاقتصادي والقروض الميسرة لسائر دول المجموعة؛ فقد أفادت العديد من الدوائر الغربية بان الجمهورية العربية المتحدة بدأت منذ عام ١٩٦١ بتقديم برامج مساعدة كبيرة لبعض الدول الأفريقية التي ادعت بأنها قادرة على التأثير عليهم سياسيًا[٨١]، وقد كان ذلك قد انعكس أيضًا على **العلاقات التجارية** بين مصر وسائر دول الدار البيضاء ولاسيما المغرب؛ حيث وصلت للقاهرة بعثة اقتصادية مغربية للتفاوض بشأن تطوير التعاون التجاري بين البلدين، وقد عقدت الاجتماعات مابين الثاني والعاشر من يوليو ١٩٦١، وبالفعل تم توقيع بروتوكول ألحق بالاتفاق التجاري الموقع بين الجانبين في شهر يوليو ١٩٥٨؛ حيث تم توسيع قائمتي البضائع المصرية والمغربية نتيجة زيادة حجم التبادل

التجاري بين البلدين. ونتيجة ارتفاع حجم الحركة التجارية بين مصر والمغرب تم توقيع بروتوكول آخر بين الجانبين في ١٧ أبريل ١٩٦٣[٨٢].

وقد انعكست أطر العمل الأفريقي المشترك في المحور الاقتصادي على العمل النقابي؛ حيث نجحت الاتحادات العمالية في مصر والمغرب بمشاركة الاتحادات العمالية في دول تجمع الدار البيضاء في تأسيس **اتحاد النقابات العمالية لعموم أفريقيا All African Trade Union Fedration (AATUF)**؛ حيث عقد الاجتماع التأسيسي في الدار البيضاء في الفترة من ٢٥ وحتى ٣٠ مايو ١٩٦١، وتم انتخاب المغربي محجوب بن صديق رئيسًا للمؤتمر، كما تم الاتفاق على أن تكون الدار البيضاء هي المقر الرئيس للأمانة العامة للاتحاد، وقد تم اختيار الأمانة العامة من سبع دول أفريقية؛ هم الست دول في منظمة الدار البيضاء بالإضافة لاتحاد عمال كينيا التي كانت لا تزال تخضع للاستعمار البريطاني[٨٣]. ولقد كان للعلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر والمغرب في إطار منظمة الدار البيضاء انعكاسها على تطور العلاقات الثقافية بين الجانبين، وهذا ما سيتضح في النقطة القادمة.

٣ – في المجال الثقافي

كان ميثاق الدار البيضاء الذي تم تدشينه في مؤتمر أقطاب أفريقيا في يناير ١٩٦١ قد أفرز عددًا من الهيئات الهادفة لتحقيق أوجه التعاون بين دول المجموعة في الأطر السياسية والاقتصادية كما تحدثنا سابقًا، وتم وضع أسس للتعاون بين هذه الدول في الإطار الثقافي، حيث تم تأسيس **اللجنة الثقافية الأفريقية**؛ والتي هدفت لتنمية أوجه الثقافة والحضارة الأفريقية، ودراسة سبل ووسائل تكثيف التعاون الثقافي بين الدول الأفريقية[٨٤].

وقد تكونت هذه اللجنة الثقافية الأفريقية من وزراء التربية والتعليم للدول الأعضاء أو من ينوب عنهم، وقد تحدد أن تجتمع بصفة دورية، وتقرر أن تقدم إلى اللجنة السياسية الأفريقية تقريرًا عن المشكلات التي عالجتها، وأن تقدم تقريرًا سنويًا عن نشاطها العام، وقد اجتمعت اللجنة الثقافية في طنجة من الأول

وحتى الثالث عشر من أغسطس ١٩٦١ واتخذت عدة قرارات كان منها القرار الخاص بإنشاء معهد للدراسات الأفريقية[٨٥]، كما تم توقيع اتفاق ثقافي بين الدول الأعضاء ومعاهدة للتعاون الفني والعلمي والإداري[٨٦]. وقد انعكس ذلك بالطبع على تطور التعاون الثقافي بين مصر والمغرب، حيث أنه في أغسطس ١٩٦١ تم توجيه الدعوة لوزير التعليم المغربي ومعه وفد ثقافي مغربي لزيارة المؤسسات التعليمية والثقافية بالجمهورية العربية المتحدة[٨٧]. وكان التعاون في المجالات السابقة قد أثر أيضًا على العلاقات بين الجانبين في الإطار العسكري.

٤ – في المجال العسكري

حيث احتوى ميثاق منظمة الدار البيضاء على إنشاء **القيادة العليا الأفريقية المشتركة** لدراسة قضايا الدفاع المشترك والتعاون الأمني بين الدول الأعضاء في المنظمة[٨٨]، وقد تكونت هذه القيادة من رؤساء أركان حرب الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم، وقد تقرر أن تجتمع بصفةٍ دورية، وأن تقدم فور الانتهاء من كل اجتماع تقريرًا إلى اللجنة السياسية الأفريقية. وقد تفرع عن القيادة الأفريقية المشتركة (المجلس الأعلى للقيادة الأفريقية المشتركة) و (هيئة الأركان العسكرية الدائمة ذات المكاتب المتعددة مثل مكتب التخطيط ومكتب العمليات وغيرها)[٨٩].

وقد اجتمعت القيادة العسكرية في أكرا في أبريل ١٩٦١ ثم في القاهرة في يوليو من نفس العام، ثم في أكرا مرة أخرى في سبتمبر ١٩٦٢، وقد رفض في البداية أن تكون أكرا هي مقر القيادة العسكرية العليا بسبب وجود ضباط إنجليز في قيادة الجيش الغاني، وكان ذلك من الأسباب التي دعت إلى الاستغناء عن هؤلاء الضباط، وبذلك تم اختيار أكرا لتكون مقرًا للقيادة وتم تعيين ضابط مصري لرئاسة هذه القيادة[٩٠]. وقد تحدثت الصحافة الغربية عن أن إنشاء القيادة العليا الأفريقية المشتركة ماهو إلا رد فعل لسياسات الدول الغربية في أفريقيا[٩١]، وهذا ما أثبت بأن تأسيس هذه القيادة قد أزعج القوى الغربية كثيرًا

وجعلها تقف بكل قوة أمام مشروع الوحدة الأفريقية الذي انبثق عن مؤتمر الدار البيضاء، وهذا ما جعل علاقات التعاون بين مصر والمغرب ترتقي لمرتبة العلاقات الثورية في مواجهة قوى الاستعمار الجديد في أفريقيا.

خاتمة الدراسة

بعد أن رأينا كيفية انطلاق العلاقات بين مصر والمغرب عقب الاستقلال، وأيضًا كافة المتغيرات الدولية والإقليمة التي مثلت تحديات قوية لهذه العلاقات، وأيضًا قيادة الدولتين لتأسيس مجموعة الدار البيضاء في يناير ١٩٦١، والعلاقات بين الجانبين في إطار المنظمة حتى عام ١٩٦٣، فقد وضح الآتي

أكدت الدراسة على دور القيادات والزعامات في كلا البلدين في التغلب على جميع العقبات التي وقفت في سبيل تطور العلاقات بين الدولتين؛ فقد حاول الاستعمار وعملاؤه عرقلة جهود التواصل بين البلدين فور حصول المغرب على استقلالها، ولذلك كانت القيادة المصرية على علم بكافة الضغوط التي مورست على الملك محمد الخامس من أجل تعويق انطلاق العلاقات بين الجانبين، ولذلك عملت على توضيح الصورة كاملة للملك المغربي، كما كان الملك محمد الخامس على علم بكافة أشكال الوقيعة والدس التي عملت المعارضة ورجال الحزب والحكومة الراغبين في عدم التعاون مع مصر، ولذلك كان متحينًا للفرص لبدء التعاون مع القاهرة، وبذلك تغلبت القيادة في كلا البلدين على المعوقات التي صاحبت نشأة وتطور العلاقات بين الجانبين. ولم يكتف الزعيمان بذلك بل انطلقا نحو التعاون مع القوى الثورية الأخرى في أفريقيا للعمل على مواجهة كافة التحديات الدولية في الساحتين الأفريقية والعربية.

كما أظهرت الدراسة أن الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المغربية قد اختارتا الطريق الشاق في مواجهة كافة التحديات التي شغلت الرأي العام الأفريقي والدولي في هذه الفترة؛ فقد قامت الدولتان بتنسيق العمل من أجل

مواجهة جل الأزمات التي صدرها الاستعمار بشقيه القديم والجديد على الساحتين العربية والأفريقية، كما وضح تطابق الرؤى حول هذه القضايا وطرق مواجهة الاستعمار وعملائه تجاهها، ونجحت الدولتان في تحقيق كافة أوجه التعاون بينهما كما بدأتا في العمل الثوري من أجل تحقيق الحرية لكافة الشعوب العربية والأفريقية. كما كانت مشاركة العاهل المغربي للمصريين قيادة وشعبًا افتتاح المشروعات القومية التي مثلت البعد الثوري في المواجهة المصرية الغربية مثل البدء في إنشاء السد العالي أو افتتاح محطة كهرباء أسوان قد أسست لبعد ثوري في العلاقات المصرية المغربية.

وقد أكدت الدراسة أن تلاقي النظامين كان لشعورهما بالمخاطر السياسية والاقتصادية المحيطة بهما؛ فقد أدركا كم التحديات المحيطة بهما من القوى الاستعمارية، وما يمثله ذلك على الأمن القومي للدولتين، لاسيما في ظل استخدام الاستعمار لكافة الوسائل بغية تهديد الأمن والسلم في البلدين، وتقويض ما عزما عليه من توحيد الرؤى لمواجهة قوى الاستعمار، وهو ما استلزم توثيق عرى الترابط بين البلدين، والتقارب الذي وصل إلى مرحلة الاتحاد لحماية الأمن القومي لكليهما.

وثبت من خلال الدراسة أن العلاقات القوية بين البلدين لم تكن على المستوى الثنائي فقط، وإنما كان على مستوى العمل المشترك من أجل تحرير القارة الأفريقية؛ وقد ظهر هذا العمل من خلال التنسيق الواضح بين البلدين داخل المنظمات والمؤتمرات الإقليمية والدولية، حيث استطاعت الدولتان من خلال العلاقات القوية بينهما في إبراز قوة الثورة في العالم الثالث داخل المنظمات الدولية من أجل إقرار مبادئ التعايش السلمي في العالم كله، وتمكنت أيضًا من خلال التفاهم الواضح بينهما من التنسيق من أجل قضايا التحرر الأفريقي والعربي، هذه القضايا التي كانت نقاطًا فاصلة في الصراع مع الاستعمار.

وقد أوضحت الدراسة المد الثوري الذي صحب نشأة العلاقات وسيرها بين الجانبين في هذه الفترة إزاء كافة المتغيرات والأزمات الدولية، وعمل النظامين من أجل حرية ورفاهية الشعوب الأفريقية، والعمل بكل قوة مع باقي الدول الراديكالية في أفريقيا من أجل التغلب على العراقيل التي وضعتها القوى الاستعمارية من أجل السيطرة السياسية والاقتصادية في أفريقيا؛ فقد عملت الدولتان مع باقي الدول الثورية الأفريقية الأخرى على مواجهة الاستعمار القديم والجديد على كافة المستويات في جميع القضايا المركزية الأفريقية والتي وضح فيها الانقسام بين دول القارة حول التعامل مع هذه الأزمات، ونجحت مصر والمغرب مع غانا وغينيا ومالي في تشكيل جبهة قوية عملت على مواجهة الاستعمار، واستطاعت تحقيق التعاون فيما بينهم في الأطر السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، واستمر هذا التعاون حتى بعد تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٦٣، كما نجحت هذه الدول في التغلب على محاولات القوى الغربية لعرقلة كافة أشكال التعاون فيما بين هذه الدول، وهكذا كان تجمع دول الدار البيضاء نموذجًا في التعاون الحقيقي من أجل مواجهة كافة أشكال فرض النفوذ والتغلغل الغربي في أفريقيا والعالم العربي.

هوامش الدراسة:

(١) عبدالله عبد الرازق إبراهيم: مصر وحركات التحرر الوطني في شمال أفريقيا، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، مصر النهضة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦، ص ص١٦٥– ١٦٦.

(٢) علي إبراهيم عبده: مصر وأفريقيا في العصر الحديث، القاهرة، ١٩٦٢، ص٢٠٥.

(٣) زاهر رياض: مصر وأفريقيا، القاهرة، ١٩٧٦، ص٢٢٥.

(٤) للمزيد عن حركة المقاومة للأمير عبد الكريم الخطابي حتى استسلامه ونفيه وإقامته في مصر، انظر؛

شوقي الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، ١٩٧٧، ص ص٣٥٥ – ٣٥٨.

(٥) عبدالله عبد الرازق إبراهيم: المرجع السابق، ص ص١٨٢ – ١٨٤.

(٦) فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٤، ص٨٩.

(٧) شوقي الجمل: التضامن الآسيوي الإفريقي وأثره في القضايا العربية، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٤، ص ص٤٢– ٤٣.

(٨) عبد الله عبد الرازق إبراهيم: المرجع السابق، ص ص١٨٥– ١٨٦.

(٩) حسن محمد حسن البدوي: العلاقات المصرية المغربية من ١٩٥٦ حتى ١٩٨١، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص ص٦٦ – ٧٠.

(١٠) والواقع أن فرنسا قامت منذ أواخر عام ١٩٥٥ بالعديد من المحاولات من أجل الوقيعة بين مصر ومراكش بسبب الثورة الجزائرية؛ انظر، السيد فليفل: مصر الأفريقية، أوراق تاريخية ورؤى سياسية معاصرة – الدور وتحديات الوجود والروابط والعلاقات، الطبعة الأولى، دار الندوة، القاهرة، ٢٠١٧، ص ص٥٣٣ – ٥٣٥.

(١١) حسن البدوي: المرجع السابق، ص٧١.

(١٢) حيث اتفقت الدولتان على أن مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة الذي دعا له رئيس وزراء غانا كوامي نكروما يعتبر فرصة لمناقشة القضايا الأفريقية بكل حرية، وأنه وسيلة لجمع كلمة الأفارقة ولكن على أنه لايمكن فصل القوتين الأفريقية عن الآسيوية في الأمم المتحدة، وذلك لأن نفس المشكلات التي تعاني منها أفريقيا هي نفس المشكلات التي تعاني منها الدول الآسيوية، وخاصة المشكلات الاقتصادية، ولذلك سوف يكون فصل القوتين في الشؤون الدولية خطئًا فادحًا وستكون عيوبه أكثر من فائدة مناقشة القضايا الأفريقية منفصلة D.O 35 /9337 – GHA 190/122/1 – No. 5 , Telegram from U.K High Commissioner in Ghana to Commonwealth Relations Office – 13 May 1957.

13) (The Accra Conference: Africa Today, Vol.5, No. 3, May – June 1958, Indiana University Press, PP. 9,10.

(١٤) شوقي الجمل: التضامن الآسيوي الإفريقي وأثره في القضايا العربية، المرجع السابق، ص١٦٢.

(١٥) حسن البدوي: المرجع السابق، ص ص٩٦ – ٩٨.

(١٦) جريدة الأهرام في عددها الصادر في يوم ١٠ يناير ١٩٦٠.

(١٧) جريدة الأهرام في عددها الصادر في يوم ١١ يناير ١٩٦٠.

(١٨) حسن محمد حسن البدوي: المرجع السابق، ص٩٩.

(١٩) شوقي الجمل: التضامن الآسيوي الإفريقي وأثره في القضايا العربية، المرجع السابق، ص١٦٣– ١٦٤.

20) (Decalo, Samuel: Israel and Africa, Forty Years, 1956 – 1996, Florida Academic Press, U.S.A, 1958, P.30.

(٢١) أسامة عبد التواب محمد عبد العظيم: العلاقات المصرية الغانية ١٩٥٧ – ١٩٦٦، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢، ص٢٠٠.

(٢٢) عصام الجبوري: العلاقات العربية الأفريقية ١٩٦١ – ١٩٧٧، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١، ص٢٢٦.

(٢٣) شوقي الجمل: التضامن الآسيوي الإفريقي وأثره في القضايا العربية، المرجع السابق، ص٧٠.

24) (Oded, Arya: Africa in Israeli Foreign Policy, Expectations and Disenchantment, Historical and Diplomatic Aspects, Israel Studies, Vol. 15, No. 3, Indiana University Press, 2010, P.123, 124.

(٢٥) للمزيد عن تطور المفاوضات الجزائرية الفرنسية في هذه الآونة، انظر؛ أسامة عبد التواب محمد: المفاوضات الجزائرية الفرنسية ١٩٥٨ – ١٩٦٢، مقالة في مجلة المصور – نحن العرب، في العدد الخاص عن ٦٣ عامًا على ثورة التحرير الجزائر، تاريخ بدم الشهداء، القاهرة، ١٨ مارس ٢٠١٧، ص ص٣٤ – ٣٧.

26) (D.O195/70 – No. 16 – Extract from Newspaper "Times", Subject; News African Groups Separated By Attitude to the West, on 29 Dec, 1960.

27) (CAB129/99 – No. 16 – Memorandum by the Secretary of State for Foreign Affairs, Subject; United Nations: French Nuclear Tests, on 9Nov, 1959.

(٢٨) أسامة عبد التواب محمد عبد العظيم: العلاقات بين غانا وغينيا ١٩٥٨ – ١٩٦٦، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٦، ص ص٣٩٩ – ٤٠٤.

(٢٩) عن كفاح لومومبا في الكونغو حتى حصولها على الاستقلال انظر؛ توماس كانزا: صراع في الكونغو، مولد دولة أفريقية، ترجمة : عبد الوهاب محمد الزنتاني، دار الموقف العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٥، ص ص٦١ – ١١٣.

(٣٠) قدري قلعجي: لومومبا، دار الكاتب العربي، بيروت، د. ت، ص ص١٤١– ١٤٢.

31) (James, Alan: Britain and the Congo Crisis, 1960 – 1963, ST. Martin's Press, INC, New York, 1996, PP 157 – 167.

(٣٢) محمد فايق: عبد الناصر والثورة الأفريقية، الطبعة الرابعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص١١٠ – ١٢١.

(٣٣) للمزيد عن تطور العلاقات بين مصر وغانا، انظر؛

أسامة عبد التواب محمد: العلاقات بين مصر وغانا ١٩٥٧ – ١٩٦٦، سلسلة بحوث أفريقية، رقم ٢، دار الكتب والوثائق القومية، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٤.

(34)Foreign Relations of United States, 1958 – 1960, Volume II, Letter From Heads of State to The United States President- New York, 29 Sep, 1960.

(35) F.O 371/ 153637 – No. UN22912/ 138 – Letter from United Kingdom Mission to The United Nations to Foreign Office – in 16Oct, 1960.

(٣٦) للمزيد عن الاتحادات الفرعية في غرب أفريقيا، انظر؛

أسامة عبد التواب محمد: العلاقات بين غانا وغينيا، المرجع السابق، ص ص٧٣ – ٢٢٠.

(٣٧) محمد فايق: المرجع السابق، ص ص١١٥ –١٢١.

(38) Ismael, Tareq. Y: The United Arab Republic in Africa, Canadian Journal of African Studies, Vol. 2, No. 2, Canadian Association of African Studies, Autumn – 1968, PP. 181, 182.

(٣٩) محمد فايق: المرجع السابق، ص١٦٨– ١٦٩.

(٤٠) أسامة عبد التواب محمد: العلاقات بين مصر وغانا ١٩٥٧ – ١٩٦٦، المرجع السابق، ص ١٥٢.

(41) Ismael, Tareq. Y: The U.A.R in Africa, Op. Cit, PP. 53, 54.

(٤٢) عصام الجبوري: المرجع السابق، ص٣١٣.

(٤٣) محمد فايق: المرجع السابق، ص١٧١.

(٤٤) كوامي نكروما : تحدي الكونغو، دراسة حالة من حالات الضغوط الخارجية في دولة مستقلة، دار الملتقى للنشر، ليماسول، قبرص، ١٩٩١، ص١٤٦.

(٤٥) حسن البدوي: المرجع السابق، ص١٠٩.

(٤٦) كلمة الرئيس جمال عبد الناصر في الجلسة الختامية لمؤتمر أقطاب أفريقيا في الدار البيضاء، في ١٩٦١/١/٦ – موقع الرئيس جمال عبد الناصر
http://nasser.bibalex.org/TextViewer.aspx?TextID=SPCH-956-ar

(٤٧) محمد فايق: مرجع سابق، ص ص ١٧٢-١٧٣، وأيضًا
Ismael, Tareq. Y: The U.A.R In Africa, Op. Cit, PP. 54, 55.

(٤٨) شوقي الجمل: الوحدة الأفريقية ومراحل تطورها، من مؤتمر أكرا ١٩٥٨ حتى مؤتمر تنمية الصناعة الأفريقي الأول بالقاهرة ١٩٦٦، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦، ص ص ٣٠ – ٣٧.

(49) New York Times, 5Jan, 1961.

(50) El- Khawas, Mohammed: Africa and The Middle Eastern Crisis, A journal of Opinion, Vol. 5, No. 1, African Studies Association, Spring, 1975, P. 35.

(51) New York Times, 11Jan, 1961.

(٥٢) كلمة الرئيس جمال عبد الناصر بعد عودته من مؤتمر الدار البيضاء في مجلس الأمة، في ١٩٦١/١/٢٤ – موقع الرئيس جمال عبد الناصر
http://nasser.bibalex.org/TextViewer.aspx?TextID=SPCH-959-ar

(٥٣) كوامي نكروما: تحدي الكونغو، المرجع السابق، ص ص١٤٧ – ١٤٩.

(٥٤) شوقي الجمل: الوحدة الأفريقية ومراحل تطورها، المرجع السابق، ص ص٣١ – ٣٣.

(٥٥) بطرس بطرس غالي: العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ص٢٠ – ٢٦.

(56) D.O201/12 – No. 56 - Letter from United Kingdom High Commissioner in Ghana to the Secretary of State for Commonwealth Relations in London, Subject; Ghana: Establishment of Functional Committees Under the African Charter of Casablanca, on 18Apr, 1961.

(٥٧) كانت مؤتمرات كل الشعوب الأفريقية قد نشأت في عام ١٩٥٨ عندما استضافت غانا المؤتمر الأول في ديسمبر من نفس العام، حيث كانت هذه المؤتمرات مكملة لمؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة التي تأسست في نفس العام، حيث أريد لها أن تكون التنظيم الشعبي لتلك المؤتمرات الرسمية وقاعدتها العريضة لاتحاد القارة الأفريقية كلها، وأن تكون حلقة الاتصال بين الدول الأفريقية المستقلة والحركات الوطنية في سائر الأقاليم التي كانت لاتزال تناضل من أجل حصولها على الاستقلال، وقد عقد المؤتمر الثاني في تونس في يناير ١٩٦٠، انظر؛ محمد فايق: المرجع السابق، ص ص٢٢١ – ٢٢٣.

(٥٨) شوقي الجمل: الوحدة الأفريقية ومراحل تطورها، المرجع السابق، ص٤٧- ٤٨.

(٥٩) محمد فايق: المرجع السابق، ص٢٢٧- ٢٢٨.

(60) CIA-RDP78-00915R001300320006-6 – Report in Central Intelligence Agency, Subject; The all African Peoples Conference in 1961, on 1Nov, 1961.

(٦١) محمد فايق: المرجع السابق، ص٢٢٨.

(٦٢) بطرس غالي: المرجع السابق، ص ص٤١– ٤٢.

(٦٣) محمد فايق: المرجع السابق، ص ص ١٧٦– ١٧٧.

(64)Le Vine, Victor. T and Timothy W. Luke: The Arab – African Connection, Political and Economic Realities, Westview Press Inc, United States Of America, 1979, P.5.

(65) CIA-RDP79-00927A003500020001-2 – Current Intelligence Weekly Summery, Subject; Conference of Independent African States, on 19Jan, 1962.

(66) CIA-RDP79-00927A003500050001-0 - Current Intelligence Weekly Summery, Subject; Conference of Independent African States, on 9Feb, 1962.

(67) CIA-RDP79T00936A000500290001-0 – The President's Intelligence Checklist, Subject; Lagos Conference results, on 3Feb, 1962.

(٦٨) بطرس بطرس غالي: المرجع السابق، ص ص ٢٦– ٢٧.

(٦٩) جريدة الأهرام في عددها الصادر في ١٥ يونيو ١٩٦٢.

(٧٠) جريدة الأهرام في عددها الصادر في ١٦ يونيو ١٩٦٢.

(٧١) جريدة الأهرام في عددها الصادر في ١٧ يونيو ١٩٦٢.

(٧٢) محمد فايق: المرجع السابق، ص١٧٧.

(73)CIA-RDP79-00927A003800140001-7 – Current Intelligence Weekly Summary, Subject; Recent Trends in African Political Groupings, on 21Dec, 1962.

(74) CIA-RDP79T00975A007000180001-4 – Central Intelligence Bulletin, Subject; Africa: African foreign ministers open conference in Addis Ababa, on 15May, 1963.

(٧٥) محمد فايق: المرجع السابق، ص ص ١٧٨– ١٧٩.

(76) Ismael, Tareq. Y: The U.A.R in Africa, Op. Cit, P. 71.

(77) Ibid, P.56.

(٧٨) محمد فايق: المرجع السابق، ص٢٢٥.

(٧٩) كان الباحث قد أفرد دراسة كاملة للسوق الأفريقية المشتركة التي نشأت نتيجة اجتماعات اللجنة الاقتصادية لمجموعة الدار البيضاء، انظر، أسامة عبد التواب محمد: مصر وفكرة تأسيس السوق الأفريقية المشتركة ١٩٦١–١٩٦٣، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد الرابع، العدد الثامن، مايو ٢٠٢٠، ص ص٢٤٧ – ٢٧٠.

(٨٠) بطرس بطرس غالي: المرجع السابق، ص ص ٢٣– ٢٤.

(81) CIA – C05973645 – Central Intelligence Bulletin, Subject; UAR-Africa: Cairo increasing financial aid to African States it considers susceptible to its influence, on 20Jun, 1961.

(٨٢) حسن البدوي: المرجع السابق، ص٢٧٥– ٢٧٦.

(83) CIA-C02049792 – Central Intelligence Bulletin, Subject; African Labor Conference: Lack of unity among African Labor Leaders confirmed by conference results, on 2Jun, 1961.

(84) D.O201/12 – No. 56 – Loc. Cit.

(٨٥) بطرس غالي: المرجع السابق، ص٢٥.

(٨٦) جريدة الأهرام في عددها الصادر في ١٦ يونيو ١٩٦٢، مصدر سابق.

(٨٧) حسن البدوي: المرجع السابق، ص٣٠٧.

(88) D.O201/12 – No. 56 – Loc. Cit.

(٨٩) جريدة الأهرام في عددها الصادر في ١٦ يونيو ١٩٦٢، مصدر سابق.

(٩٠) بطرس غالي: المرجع السابق، ص٢٥.

(91) F.O371/161436 – No. J2231/2(B) – Cutting from newspaper "The Times", Subject; An African High Command, on 19Jun, 1962.